الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 8 أيلول 2026
العدد 5869 السنة الحادية والعشرون
Mardi 8 Septembre 2026 no 5869 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة

الحدث 8

سياسة
«خنق» إيران
هل تجرؤ أميركا على معاقبة الصين؟

تصعيد نتنياهو
استدراج إيران
أم حرّية الحركة؟

هل سلّم عون إسرائيل رفات يهود لبنانيين؟

03

الجامعة العربية تتبنى رجّي وتدين المقاومة

04

فرنسا تمنع مقاضاة من يبرّر اغتيال آمال خليل

05

(علي حشيشو)

قضية اليوم

هل يريد نتنياهو استدراج إيران إلى حرب أم استعادة حرية الحركة في لبنان؟

لا يزال جابو تنسكي مصدر الإلهام الأول عند نتنياهو في حروبه المفتوحة

إبراهيم الأمين

ماذا يحتاج بنيامين نتنياهو في معركته الانتخابية؟ وهل يرتبط فوزه أو خسارته ببرنامجه الحربي وحده؟ ثمة ما يدفع إلى الاعتقاد بذلك، ولا سيما بعدما خرجت، للمرة الأولى في إسرائيل، تصريحات، أبرزها ما قاله رئيس الوزراء الأسبق إيهودا باراك، عن استعداد نتنياهو لـ«تخريب الدنيا» كي لا يسقط، بما في ذلك تأجيل الانتخابات نفسها. وهو أمر لا يحدث إلا في واحدة من حالتين: إمّا ملامح حرب أهلية على خلفية الانتخابات، وهو احتمال مُستبعد، أو دخول البلاد في حالة طوارئ بفعل حرب خارجية، وهو الاحتمال الأكثر قابلية للتحقّق.

وقد سبق للكيان أن اختبر سيناريو مماثلاً. ففي عام 1973، كان قد حُدّد موعد انتخابات الكنيست في 30 تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن تندلع حرب 6 تشرين الأول، ويُستدعى مئات الآلاف من جنود الاحتياط إلى الخدمة. عندما تباهت بقدراتها في الجولات الأولى في لبنان وإيران نفسها. وبالتالي، تجد إسرائيل نفسها مُلزمة بتحقيق إنجاز بعيد ثقة الغرب، وخصوصاً أميركا، بها.

الثالث: الانتقام من القيادة الإيرانية التي صمدت وخرّبت مشروعه، والدفع نحو عمليات تخريب واسعة تستهدف البنى التحتية للدولة، وليس النظام فقط، لتحميل الشعب الإيراني تبعات موقفه الداعم لحكومته، ودفعه إلى تحمّل كلفة المواجهة.

الرابع: يحتاج نتنياهو إلى إعادة تقديم نفسه بوصفه «القائد القوي» الذي لا تزال إسرائيل بحاجة إليه لتعزيز موقعها ونفوذها.

كيف السبيل إلى ذلك؟

منذ الإعلان عن مذكّرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران، شعر نتنياهو بأنه بات مُقيّداً. فقد ضيّقت الإدارة الأميركية هامش المناورة أمامه، وبات جيش العدو مضطراً إلى الحصول على موافقة مُسبقة على أي عمل يمكن أن تكون له صلة بالملف الإيراني، بما في ذلك تنفيذ عمليات عسكرية واسعة في لبنان.

وبعيداً عن سجال تُفّه «اتفاق الإطار» في لبنان، يدرك نتنياهو أن مذكّرة التفاهم الأميركية - الإيرانية أرست قواعد جديدة للاشتباك في لبنان. فهي قيّدت قدرة إسرائيل على العمل خطواته عملية تغيير شملت إقالة المسؤولين عن الملف الإيراني، وإبعاد عدد من الخبراء عن غرف التقييم والتخطيط. إلا أن الهدف الأساسي لهذا البرنامج يتمثل في إعداد خطة بديلة، تكون قابلة للتفعيل في أسرع وقت ممكن.

وفي هذا السياق، أمكن جمع مؤشرات واقعية إلى برنامج عمل حكومة العدو، بما يسمح برسم مجموعة من الأهداف التي تبدو حاضرة في حساباتها:

الأول: استعادة زخم الإنجازات والانتصارات التي تعتبر إسرائيل أنها حقّقتها منذ السابع من أكتوبر، سواء في غزة أو لبنان أو سوريا أو حتى في إيران. وهو ما يدفع باتجاه الحفاظ على منسوب مرتفع من التصعيد.

الثاني: الرد على الانتقادات القاسية التي تطاول نتنياهو ولا سيما من الولايات المتحدة، مع تحميله مسؤولية الفشل، وتضرّر صورة الاستخبارات الإسرائيلية في العالم، بعدما تباهت بقدراتها في الجولات الأولى في لبنان وإيران نفسها. وبالتالي، تجد إسرائيل نفسها مُلزمة بتحقيق إنجاز بعيد ثقة الغرب، وخصوصاً أميركا، بها.

الثالث: الانتقام من القيادة الإيرانية التي صمدت وخرّبت مشروعه، والدفع نحو عمليات تخريب واسعة تستهدف البنى التحتية للدولة، وليس النظام فقط، لتحميل الشعب الإيراني تبعات موقفه الداعم لحكومته، ودفعه إلى تحمّل كلفة المواجهة.

الرابع: يحتاج نتنياهو إلى إعادة تقديم نفسه بوصفه «القائد القوي» الذي لا تزال إسرائيل بحاجة إليه

> **إسرائيل تفعّل برامج جديدة للمواساد في إيران لتحسين صورتها أمام ترامب وتمهيداً لحرب جديدة مشتركة**

> **الجبهة المقابلة لنتنياهو لا تريد بقاءه في الحكم كهدف رئيسي في استراتيجيتها السياسية والعسكرية**

المتفلّت في مختلف الأراضي اللبنانية وضد أنواع متعددة من الأهداف، لكنها في المقابل لم تمنعها من تنفيذ عمليات تعتبرها ضرورية، ولا يمكن تصنيفها، من وجهة نظر واشنطن، باعتبارها خرقاً لقواعد العمل الجديدة.

علماً أن الهدف الأساسي لهذا البرنامج يتمثل في إعداد خطة بديلة، تكون قابلة للتفعيل في أسرع وقت ممكن.

وفي هذا السياق، أمكن جمع مؤشرات واقعية إلى برنامج عمل حكومة العدو، بما يسمح برسم مجموعة من الأهداف التي تبدو حاضرة في حساباتها:

الأول: استعادة زخم الإنجازات والانتصارات التي تعتبر إسرائيل أنها حقّقتها منذ السابع من أكتوبر، سواء في غزة أو لبنان أو سوريا أو حتى في إيران. وهو ما يدفع باتجاه الحفاظ على منسوب مرتفع من التصعيد.

الثاني: الرد على الانتقادات القاسية التي تطاول نتنياهو ولا سيما من الولايات المتحدة، مع تحميله مسؤولية الفشل، وتضرّر صورة الاستخبارات الإسرائيلية في العالم، بعدما تباهت بقدراتها في الجولات الأولى في لبنان وإيران نفسها. وبالتالي، تجد إسرائيل نفسها مُلزمة بتحقيق إنجاز بعيد ثقة الغرب، وخصوصاً أميركا، بها.

الثالث: الانتقام من القيادة الإيرانية التي صمدت وخرّبت مشروعه، والدفع نحو عمليات تخريب واسعة تستهدف البنى التحتية للدولة، وليس النظام فقط، لتحميل الشعب الإيراني تبعات موقفه الداعم لحكومته، ودفعه إلى تحمّل كلفة المواجهة.

الرابع: يحتاج نتنياهو إلى إعادة تقديم نفسه بوصفه «القائد القوي» الذي لا تزال إسرائيل بحاجة إليه لتعزيز موقعها ونفوذها.

كيف السبيل إلى ذلك؟

منذ الإعلان عن مذكّرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران، شعر نتنياهو بأنه بات مُقيّداً. فقد ضيّقت الإدارة الأميركية هامش المناورة أمامه، وبات جيش العدو مضطراً إلى الحصول على موافقة مُسبقة على أي عمل يمكن أن تكون له صلة بالملف الإيراني، بما في ذلك تنفيذ عمليات عسكرية واسعة في لبنان.

وبعيداً عن سجال تُفّه «اتفاق الإطار» في لبنان، يدرك نتنياهو أن مذكّرة التفاهم الأميركية - الإيرانية أرست قواعد جديدة للاشتباك في لبنان. فهي قيّدت قدرة إسرائيل على العمل

> **إسرائيل تفعّل برامج جديدة للمواساد في إيران لتحسين صورتها أمام ترامب وتمهيداً لحرب جديدة مشتركة**

> **الجبهة المقابلة لنتنياهو لا تريد بقاءه في الحكم كهدف رئيسي في استراتيجيتها السياسية والعسكرية**

المتفلّت في مختلف الأراضي اللبنانية وضد أنواع متعددة من الأهداف، لكنها في المقابل لم تمنعها من تنفيذ عمليات تعتبرها ضرورية، ولا يمكن تصنيفها، من وجهة نظر واشنطن، باعتبارها خرقاً لقواعد العمل الجديدة.

وعليه، انحصر جهد العدو بعد وقف إطلاق النار، الهش، في توسيع عمليات التدمير والتجريف، فيما كُلّفت القيادة الشمالية بمهمة أمنية تقوم على أوسع عملية جمع استخباري ممكنة، بهدف بناء بنك أهداف جديد يتعلق بحزب الله وعناصره وكوادره. وفي موازاة ذلك، انصبّ جهد آخر على تعميق «الخط الدفاعي» من خلال عمليات مدروسة ومحسوبة.

وجاءت العملية المُعقّدة والطويلة في «علي الطاهر» ضمن هذا البرنامج من العمل. فقد أبلغت إسرائيل الأميركيين مُسبقاً بأنها تعتزم تنفيذ العملية من دون إشعال الجبهة كاملة، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة لا تعارض الخطة الأمنية - العسكرية التي نفّذها العدو في «علي الطاهر»، ما دامت العملية لن تفضي إلى استفزاز يمكن أن يدفع إيران إلى توسيع الحرب من جديد.

وفي الوقت نفسه، ذهبت إسرائيل إلى مفاوضات مع لبنان، بهدف إرضاء الجانب الأميركي، ولا سيما التيار الذي يقوده ماركو روبيو، الذي يدفع باتجاه فصل المسار اللبناني عن المسار الإيراني.

وعملياً، لم يكن في لبنان عاقل يتوقع تنازلات إسرائيلية جدّية، وكل ما طلبه الرئيس جوزيف عون لم يتجاوز عمليات تجميلية تتيح تبرير استمرار المفاوضات. ذلك أن إسرائيل لا تريد، في نهاية المطاف، سوى أمر واحد: الوصول إلى صدام بين الجيش اللبناني والمقاومة. ولأنها تدرك أن الجيش ليس في وارد خوض مثل هذه المعركة، وأنه غير مُهيّأ، عسكرياً وعملياً، لمواجهة من هذا النوع، اعتمدت تل أبيب سياسة رفع سقف المطالب، مستفيدةً من أن واشنطن ليست في وارد ممارسة ضغط فعلي عليها. ففي البيت الأبيض من يقول، صراحة أو ضمناً، «لن نكون ملكيين أكثر من الملك»، في إشارة إلى سلوك عون وفريقه المفاوض، الذي يبدو أكثر اهتماماً باستئصال المقاومة من اهتمامه بإنهاء الاحتلال.

تعثّر في إيران... تحسّن في إسرائيل

في إسرائيل، كان هناك رأي قوي بأن مذكّرة التفاهم الموقّعة مع إيران لا تصبّ في مصلحة الولايات المتحدة، وتولّدت لدى قيادة العدو، (كما لدى أطراف أخرى، بينها إيران نفسها)، قناعة بأن هذه المذكّرة لن تعيش طويلاً. لكنّ إسرائيل لا تريد إفشالها تمهيداً للتوصل إلى اتفاق آخر، بل تسعى إلى تعطيلها وإعادة فتح النقاش حول كيفية استئناف الحرب الواسعة بهدف إسقاط النظام في إيران. غير أن هذه المهمة لا تبدو أنها لاقت رواجاً لدى الأطراف الأخرى. فالإدارة الأميركية نفسها لا تبدو موافقة عليها، فيما أعلنت دول الخليج العربية خشيتها من أن يؤدي أي تصعيد واسع إلى فتح أبواب الجحيم على مصالحها كافة.

وفي المقابل، كانت جبهة أخرى آخذة في التشكّل، تضم الرافضين للتغوّل الإسرائيلي، وتجمع أطرافاً متباينة تمتد من الصين شرقاً إلى مصر غرباً، مروراً بباكستان وتركيا والسعودية والعراق ودول أخرى. وتملك هذه الجبهة علاقات قوية مع الإدارة الأميركية الحالية، وقد لعبت، ولا تزال تلعب، دور الكابح لأفكار التي تطرأ أحياناً في البيت الأبيض حول ضرورة القيام بعمل عسكري كبير ضد إيران. واستفادت هذه الدول من النقاش الداخلي المتزايد داخل الإدارة الأميركية، ومن ارتفاع منسوب الانتقادات الموجّهة إلى إسرائيل، للحد من الاندفاع نحو مواجهة جديدة.

لكن مع بدء التعثّر في مسار التفاهم الأميركي - الإيراني، عادت إسرائيل إلى البحث في كيفية النفاذ مجدّداً إلى طاولة القرار، انطلاقاً من رغبتها في أن تكون شريكاً في أي حرب جديدة ضد إيران. وهي ترى نفسها اليوم أكثر استعداداً مما كانت عليه سابقاً، وتقول إنها صحّحت أخطاء المرحلة الماضية، فيما تروّج الأوساط العسكرية والأمنية الإسرائيلية بأن الفرصة عادت لتوجيه ضربة قاضية إلى إيران.

في المقابل، وبمعزل عن شكل إدارة الولايات المتحدة لحالة التوتر الراهنة، سلكت إيران نفسها مساراً يقوم على تحييد إسرائيل عن المواجهة الحالية. وتركّز طهران على المواجهة المباشرة مع الأميركيين، بهدف الضغط باتجاه عودة واشنطن إلى مذكّرة التفاهم، والعمل في الوقت نفسه على تقليص مستوى الحضور العسكري الأميركي في المنطقة. لكنّ نتنياهو يحاول قلب هذه المعادلة، عبر جرّ إيران إلى مواجهة مباشرة مع إسرائيل، في ظل التوتر المرتفع أصلاً مع الولايات المتحدة، بما يتيح الانتقال إلى حملة جديدة تقودها واشنطن وتل أبيب معاً ضد إيران.

وتحتاج إسرائيل، في هذا السيناريو، إلى مساعدة أميركية، ولو جزئية، في مجال الدفاعات الجوية، وإلى مساهمة أميركية واضحة في فتح مخازن الذخيرة الثقيلة التي تحتاج إليها أي حرب واسعة. أمّا في الجانب الاستخباراتي، فتزعم إسرائيل أنها لا تحتاج إلى دعم أميركي، وهو ادّعاء يرفضه الأميركيون، ولا سيما داخل المجمع الاستخباراتي، الذي يؤكد أن العمليات الناجحة التي نفّذتها إسرائيل لم تكن لتتحقق لولا الدعم الاستخباراتي الأميركي.

اليوم، لا يملك نتنياهو ما يبرّر له شنّ عمل عسكري مباشر ضد إيران. لكن ذلك لا يعني أنه تخلّى عن فكرة استدراجها إلى مواجهة جديدة، بل قد يكون بدأ يبحث عن طريق آخر للوصول إلى الهدف نفسه. وربما يعتقد أنه وجد ضالّته في لبنان. فالتصعيد ضد المقاومة في لبنان، والعودة بالأمور إلى مستوى القصف المفتوح في مختلف المناطق اللبنانية، قد يهدفان إلى استدراج ردّ من المقاومة. وعندها، يمكن لإسرائيل توسيع دائرة القصف والتصعيد، ما يجعل إيران مُلزمة بالدخول إلى الحرب، وعندها يتحقق مراده.

ماذا عن استعادة حرية الحركة؟

في سياق النقاش حول هذا المسار، يعود إلى الواجهة سؤال أساسي حول طبيعة ما يجري في الجنوب الآن. فنتنياهو، الذي تلقّى من ترامب توجيهاً بعدم القيام بعمل عسكري واسع بهدف احتلال «علي الطاهر» أو نقاط أخرى، ظل يتحرك، حتى الآن، تحت سقف هذه الضوابط. وعندما حاول الأميركيون إقناع حزب الله بتسليم هذه المواقع إلى الجيش اللبناني، لم يكن الحزب في وارد الموافقة أصلاً. لكنّ الأهم أن الرئيس جوزيف عون نفسه، الذي سبق أن قال للأميركيين إن الجيش لن يدخل في مواجهة مع الحزب، قال لهم أيضاً، بحسب ما نُقل، ما معناه: لماذا تمارسون الضغط علينا؟ دعوا إسرائيل تنجز المهمة، وبعدها «لكل حادث حديث».

من هنا، فإن النقاش حول أبعاد ما تقوم به إسرائيل في الجنوب يحتاج، في أحد جوانبه، إلى تدقيق حول ما إذا كان فعل العدو يجري ابتداءً، فيبادر إلى عمليات قصف واغتيال خارج المنطقة الأمنية، أو أنه يفعل ذلك رداً على عمل ما تقوم به المقاومة؟ في هذه النقطة الأساسية، ترى إسرائيل، بحكومتها وجيشها، أن مذكّرة التفاهم الأميركية- الإيرانية سلبتها ميزة كانت تمنحها هامشاً واسعاً للمناورة، هي تحديداً «حرية الحركة». وبموجب القواعد الجديدة، بات العدو ممنوعاً من استهداف مواقع أمنية أو سياسية أو عسكرية في مناطق بعيدة عن المنطقة المحتلة، فيما ظل متمسكاً بما يعتبره «الحق في الرد على التهديدات القائمة».

وفي خضمّ هذا النقاش، تبرز وجهة نظر مفادها أن نتنياهو لن يكون قادراً، في الظروف الحالية، على القيام بعمل كبير يطيح بالانتخابات. ولذلك، فإن ما قد يسعى إلى انتزاعه كـ«مكسب دائم» و«حق مفتوح»، هو أن تكون لإسرائيل حرية التحرك ضد كل ما تصنّفه تهديداً لأمنها.

نتنياهو ليس مبتدئاً في السياسة ويعرف تماماً حقيقة الموقف الأميركي، ولدى جيشه وأجهزته الأمنية من المعطيات ما يتيح لهم تقدير ما تريده إيران أو حزب الله في هذه الفترة. وبالتالي، وإذا كان نتنياهو قد لا ينجح في إقناع الولايات المتحدة مجدّداً بحرب واسعة ضد إيران، فقد يكون أحد أهداف العمليات التي تنفّذها قوات الاحتلال الآن هو فرض سياق جديد يقوم على قاعدة «الحق في إزالة التهديدات»، ما يقود ببساطة الى خلاصة تفيد، بأنه بعد ما حصل في «علي الطاهر»، وتوسيع دائرة التدمير في المنطقة المحتلة، فإن هدف العدو الآن، هو استعادة حرية الحركة كما كانت عليه قبل 2 آذار الماضي.

غموض إيران والمقاومة

لا جدال في أن أحداً من أطراف الجبهة المقابلة لإسرائيل لا يريد بقاء نتنياهو في الحكم. فالأطراف المنخرطة في المواجهة، من حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، إلى حزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن، والمقاومة العراقية، وصولاً إلى إيران، لا تجد مصلحة في استمرار نتنياهو في السلطة، بمعزل عمّن يمكن أن يخلفه.

مع ذلك، فإن الأمر مرتبط بنتنياهو نفسه، الذي يمثّل رؤية مستقلة عن الآخرين، وعلى العالم أن يقرّ بأن للرجل «رؤيته» الخاصة التي تشكّلت لديه منذ صغره، وهو يشرحها في أكثر من مناسبة وأكثر من كتاب. وبالتالي فإن أي تغيير على مستوى القيادة في إسرائيل له أثره على أمور كثيرة، قد يكون الأبرز فيها، السؤال الذي لم تكن إسرائيل مستعدّة للإجابة عليه بعد: هل بات علينا وقف الموجة الحالية من الهجوم على أعدائنا، أم نواصل الحرب مهما كانت كلفتها داخلياً وخارجياً؟

قد يفكر البعض بأن وضوح هذه المعادلة يعني حكماً أن الطرف الآخر لن ينجرّ إليها؛ فإذا كانت إسرائيل تريد استدراج إيران، فهذا يفترض أن تستوعب إيران، ومعها حزب الله، التصعيد الجديد وألّا يردّا عليه، حتى لا يحقّقا لنتنياهو ما يريد. لكن الأمور لا تُقاس بهذه البساطة. فالحسابات الإيرانية في مرحلة ما بعد إفشال مذكّرة التفاهم مع الولايات المتحدة لم تعد مُطابقة لما كانت عليه قبل ذلك التاريخ، كما أن النظرة إلى الدور الإسرائيلي في ما جرى لم تعد تُدار وفق قواعد المرحلة السابقة. فكل ما كان يرتبط بفكرة «الصبر الاستراتيجي» قد تغيّر، وانتهى إلى غير رجعة. أمّا ما الذي تقدر عليه إيران والمقاومة، فهو نقاش آخر!

تقرير

وساطة تركية بين دمشق وحزب الله
هل سلّم عون إسرائيل رفات يهود لبنانيين؟

ندى أيوب

تقوم «استراتيجية» رئيس الجمهورية جوزيف عون لمواجهة العدوان الإسرائيلي واحتلال الجنوب، على الرهان على «غضب» الأميركيين! وبحسب ما يسمعه زوار بعبدا، يركّز عون في كلامه على «تعصيب» جزء من الإدارة الأميركية من أداء رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، بما يفترض، وفق منطق عون، أن يُترجم ضغطاً على إسرائيل للاستمرار في المفاوضات مع لبنان، وتأدية دور في كبح اندفاعتها العسكرية في الجنوب».

هذه الخفّة غير المسبوقة في رسم التصورات السياسية التي تقوم عليها مقاربة عون، ويوافقه فيها رئيس الحكومة نواف سلام، لم يكن مستغرباً أن تفشل في إحراز أي تقدم إيجابي لصالح لبنان منذ بدء المسار التفاوضي. وهي اليوم تخضع لاختبار قاس على وقع التصعيد الإسرائيلي المستمر منذ نحو أسبوع، والذي بلغ ذروته في الساعات الثماني والأربعين الماضية.

وفي هذا السياق، يلفت مصدر وزاري واسع الاطلاع إلى أن قائد الجيش العماد رودولف هيكل كان قد عبّر، قبل مدة، عن مخاوفه من «عملية إسرائيلية واسعة ووشيكة في الجنوب مرتبطة بمرتفعات علي الطاهر»، انطلاقاً من رغبة إسرائيلية في الانتقال من سياسة الاستنزاف والضغط بالنار إلى محاولة فرض وقائع ميدانية جديدة.

وجاءت تطورات الجنوب لتنسف سريعاً آمال عون في الاستثمار السياسي بعد إطلاق العدو خمسة أشخاص من لبنان وسوريا كان قد اعتقلهم في المنطقة المحتلة. فقد حاول فريق رئيس الجمهورية تقديم الخطوة باعتبارها انتصاراً للدبلوماسية التي تقودها واشنطن، وبوصفها مخرجاً وحيداً يحول دون الانزلاق إلى مواجهة أوسع. لكن المفارقة، كما يوضح المصدر الوزاري، أن السلطة نفسها «لا تملك لائحة جدية ورسمية بأعداد وأسماء الأسرى لدى العدو». والأخطر ما كشفه المصدر عن أن السلطة عمدت إلى «تسليم رفات يهود لبنانيين إلى إسرائيل».

وبحسب المصدر، فإن لبنان في موقع غير مطمئن: العدو يواصل رفع سقف المواجهة والمطالب، فيما لا تبادر الإدارة الأميركية إلى وضع حدّ لتفلّت نتنياهو. وينقل المصدر أن رئيس الوفد اللبناني المفاوض، السفير سيمون كرم، يجيب من يسأله عن مسار المفاوضات بأن «الأحوال متعثرة»، ويبدي «امتعاضاً شديداً من مسار المفاوضات، لأن الوفد الإسرائيلي المفاوض يجيب تلقائياً بالرفض على أي طرح أو فكرة يقدّمها لبنان، مهما كانت».

> **يقول عون لزواره إنه يراهن على «تعصيب» أميركا من نتنياهو، وسيمون كرم محبط لأن إسرائيل ترفض أي مقترح يصدر عن لبنان**

ويتقاطع ذلك مع أجواء توافرت لـ«الأخبار» ونقلتها جهات أمنية زارت تل أبيب أخيراً، ومفادها أن «إسرائيل غير معنية بالمفاوضات، وقد دخلتها تحت الضغط الأميركي، وبناءً على إلحاح لبنان الرسمي على المباشرة بها». وتبدي هذه الجهات استغرابها من قبول لبنان بفكرة «المناطق التجريبية»، محذّرة من أن «إسرائيل ستتخذها خدعة للمماطلة لأطول مدة زمنية ممكنة، من دون الوصول إلى حلول».

وفي الأصل، تجلّى قصور عون في إدارة ملف المفاوضات بعد انتهاء جلستي التفاوض الأوليين. ويشير المصدر الوزاري إلى أنه عندما أثير موضوع المفاوضات في جلسة للحكومة، «تعالى الرئيس عون مع البيان الذي صدر عن وزارة الخارجية الأميركية، في حينه، باعتباره بياناً صحافياً لا يُفترض الركون إليه أو التعليق عليه». علماً أن البيان حدّد مواقف إسرائيل والولايات المتحدة ولبنان، كما حدّد أهدافهم المشتركة من المفاوضات، بصورة تجعل لبنان وإسرائيل يشتركان، عملياً، في هدف القضاء على حزب الله، وذهب أبعد من ذلك في توفير غطاء سياسي للعدوان.

وفيما تفتح بيروت بابها على مصراعيه أمام المسار الأميركي، لا تبدو منخرطة بالجدية نفسها في اختبار مبادرات أخرى يمكن أن تساعدها على توسيع هامش المناورة. ويحصل ذلك، بحسب من يلتقون عون ويبحثون معه الملف، بقرار منه، انطلاقاً من قناعة مفادها أنه «طالما الحل والربط بأيدي الأميركيين، فلا داعي لخوض تجارب أخرى».

وفي هذا السياق، تبرز تركيا، لا باعتبارها بديلاً عن الولايات المتحدة، بل قوة إقليمية لها مصلحة مباشرة في منع إعادة تشكيل شرق المتوسط على نحو يستبعدها، ويضع لبنان في محور إقليمي تقوده إسرائيل. وعلمت «الأخبار» أن نقاشاً سياسياً مع الحكومة التركية قائماً من جانب جهات رسمية، من دون أن تكون رئاسة الوزاري، فإن تركيا «أبلغت لبنان أكثر من مرة اهتمامها بتقديم مساعدات عسكرية للجيش اللبناني، وتزويده بأنواع متقدمة من الأسلحة»، كما أنها «مستعدة لتادية دور في إيجاد حل لمسألة سلاح حزب الله». ويتقاطع ذلك مع ما سمعه مسؤولون لبنانيون من مسؤولين أتراك، أبدوا ملاحظات على طريقة معالجة لبنان لملف حزب الله وسلاحه.

وبحسب المصدر، فإن أنقرة، التي «لها موقف واضح بضرورة انسحاب إسرائيل الكلي من جنوب لبنان»، تعمل على خط موازٍ لتقريب وجهات النظر بين حزب الله وإدارة الرئيس السوري أحمد الشرع، انطلاقاً من اعتبارها أن «أمن سوريا من أمن لبنان، وأمن تركيا من أمن سوريا». وفي المقابل، تبدي أنقرة ملاحظات نقدية على خيار الرئيس عون التعاون الاستراتيجي مع قبرص واليونان. وما يثبته ذلك، وفق المصدر، أن أهل الحكم في لبنان لا يتعاملون مع تعدد الأداة لتوسيع هامش المناورة وتحسين شروط البلاد، بل يركنون حصراً إلى الالتحاق بالمحور الذي تقوده إسرائيل.

حصار سعودي للبنان

تفرض السعودية حصاراً سياسياً ومالياً على لبنان. ولا تكتفي الرياض، وفق أوساط متابعة، بالامتناع عن تقديم المساعدة، بل «تضغط على قطر والكويت وغيرهما لعدم تقديم أي نوع من المساعدات الاقتصادية والمالية للبنان، على أن تمرّ أي تقديمات عبرها». والغاية، بحسب هذه الأوساط، ضمان عدم حصول لبنان على أي مساعدة من دون موافقة سعودية، فيما تواصل الرياض رفع سقف شروطها مقابل أي دعم محتمل.

وفي السياق نفسه، تبيّن أن الجانب السعودي أجرى اتصالات واسعة لمحاصرة المشروع الإماراتي للاستثمار في لبنان. وبعدما تبيّن أن قسماً من وفد رجال الأعمال الإماراتيين الذي زار لبنان مؤخراً بقي في بيروت لإجراء مفاوضات مع شركات لبنانية للتعاون والاستثمار، سمع مسؤولون لبنانيون، بينهم مسؤولون في غرفة التجارة والصناعة، ملاحظات سعودية تطلب عدم الذهاب بعيداً في التفاهم مع الإمارات، قبل الحصول على موافقة سعودية واضحة.

تقرير

الجامعة العربية تتبنّى ورقة رجي بإدانة المقاومة ومصر تدعو إلى الحوار

التصعيد الإسرائيلي جنوباً: العدو يعيد توزيع ناره لا قواته

لم ينتظر العدو اكتمال ترتيبات «الخط الرمادي»، الذي كُشف عنه أخيراً، حتى بدأ باختباره بالنار. ففي اليوم الثالث، وسّع الاحتلال دائرة غاراته على جنوب لبنان، ولا سيما في النبطية ومحيطها. ووفق حصيلة وزارة الصحة، ارتفع عدد الشهداء جراء الاعتداءات الإسرائيلية في الأيام الثلاثة الأخيرة إلى 27 شهيداً، وبلغ عدد الجرحى 69. وفي كفررمان وحدها، أدّت غارة على مبنى سكني إلى سقوط شهداء، بينهم أطفال ونساء، فيما طاول الاستهداف مسعفَين في أثناء عمليات الإنقاذ، كما طاول الصحافيين مجدداً، بإصابة مراسل ومصوّر قناة «المنار».

وبدا هذا التصعيد، في ظاهره، امتداداً للعمليات التي سبقت إعلان السيطرة الإسرائيلية على تلة علي الطاهر. إلا أن الوقائع الميدانية خلال اليومين الماضيين تكشف اتجاهاً يتناقض مع الحديث الإسرائيلي عن تقليص الانتشار البري: فبدلاً من انحسار استخدام القوة، اتسعت الغارات وتوسّع نطاق الاستهداف إلى ما يتجاوز منطقة الاحتلال البري.

وهذا تحديداً ما بدأت أحداث الأيام الأخيرة تكشفه عملياً. فالقصف لم يتوقف عند منطقة علي الطاهر أو عند محيط الخط الذي يفترض أن تتمركز فيه قوات العدو، بل امتد إلى النبطية وكفررمان وعربصاليم ومناطق أخرى. وفي هذا المعنى، قد لا يكون «الخط الرمادي» خطاً للنار بقدر ما هو خط للتمركز، يتيح لإسرائيل، في حال اعتماده، تقليص كلفة وجودها البري من دون التخلي عن القدرة على التدخل العسكري داخل الجنوب متى شاءت.

وتوقفت مصادر متابعة عند توقيت الكشف الإسرائيلي عن تفاصيل خطة «الخط الرمادي»، ولا سيما تحديد عمق الانتشار المقترح وطبيعة المواقع التي يفترض أن تقيمها قوات الاحتلال، في مقابل إبقاء مسائل أساسية من دون حسم، من بينها مدة البقاء في المنطقة التي سيشملها الانتشار الجديد، ومصير المناطق التي ستنسحب منها القوات، والضمانات السياسية والأمنية المرتبطة بإعادة الانتشار.

وترى المصادر أن هذا التفاوت بين ما كُشف وما بقي غامضاً يجعل الإعلان أقرب إلى رسالة سياسية وأمنية منه إلى مجرد عرض لخطة عسكرية. فالمسألة لا تتعلق فقط بمكان تمركز قوات العدو، بل بالصورة التي تحاول تل أبيب تكريسها للمرحلة المقبلة: انتشار بري أقل عمقاً، في مقابل الإبقاء على المراقبة والقدرة على تنفيذ الضربات والعمليات العسكرية خارج نطاق الانتشار الجديد.

وتكتسب هذه القراءة أهمية إضافية في ضوء التطورات الميدانية نفسها. فقد أعلن العدو أنه شنّ الغارات رداً على إطلاق مسيّرتين محمّلتين بالمتفجرات باتجاه قواته في منطقة علي الطاهر، وعلى اشتباك من مسافة قريبة مع أحد عناصر حزب الله، في أثناء قيام قوة من وحدة استطلاع «غولاني» الإسرائيلية باعمال تمشيط في محيط قلعة الشقيف الاستراتيجية، ما أدى إلى إصابة جنديين إسرائيليين.

وهنا تظهر المفارقة بين مسارين متزامنين: الأول، تتحدث فيه إسرائيل عن تقليص انتشارها البري وإعادة تموضع قواتها؛ والثاني، تواصل فيه توسيع نطاق استخدامها للقوة النارية وتوسيع دائرة الاستهداف. وهذه المفارقة تدفع، وفق المصادر، إلى التعامل مع «الخط الرمادي» بوصفه إعادة توزيع للقوة أكثر منه انسحاباً بالمعنى المتعارف عليه. فيما واصل وزير الحرب يسرائيل كاتس، أمس، ربط استمرار العمليات بما وصفه بمحاولات حزب الله استهداف القوات الإسرائيلية في منطقة علي الطاهر، متوعداً بردود تصعيدية مع استمرار إطلاق المسيّرات.

موقع المجزرة التي ارتكبها العدو في كفررمان أمس (علي حشيشو)

الجامعة العربية تغطي السلطة

وفي القاهرة، أظهرت نتائج اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب أن البيان الختامي الذي كان في صدد الصياغة النهائية ليل أمس، سيتضمن ما ورد في الرسالة التي حملها وزير الخارجية يوسف رجي، والتي تضمنت إدانة للمقاومة وتحميلها مسؤولية الحرب القائمة الآن. وبمعزل عن تحفظ ليبيا المرتبط بملفات أخرى، فإن المعلومات لا تشير إلى أن هناك أطرافاً حاولت تعديل الصيغة كما وردت في مسودة البيان. وحاولت مصادر مصرية رسمية تبرير الأمر بالقول إن البيان لا يعكس وجهة تنفيذية وإن القاهرة أبلغت رجي والمسؤولين اللبنانيين أنها لا ترى مصلحة في تعميق السجال الداخلي اللبناني.

وكان رجي وصل إلى القاهرة محملاً بموقف سياسي متحامل على الحزب، ومتجاهل للخروقات والاعتداءات الإسرائيلية، انطلاقاً من رهان على أن مسار التفاوض مع العدو، برعاية ووساطة أميركية، سيؤدي في نهاية المطاف إلى انسحاب الاحتلال من الأراضي اللبنانية. وطلب رجي إصدار موقف

> **تجاهل رجي الخروقات والاعتداءات الإسرائيلية وطلب إصدار موقف يدين حزب الله**

يدين حزب الله، مضمّناً كلمته انتقادات للحزب وتحميله مسؤولية دخول لبنان في حربين، وهو ما ورد في مسودة البيان الختامي.

وقال مسؤولون مصريون لـ«الأخبار» إنهم تحدثوا مع رجي عن ضرورة التمييز بين الخلاف السياسي الداخلي في لبنان وبين الموقف السياسي المرتبط بالدولة اللبنانية، ودعوة إلى تحييد الموقف الوطني حتى تتمكن من التفاوض من موقع قوة، لا من موقع ضعف، في مواجهة الاحتلال. وقال المسؤولون إن وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي أكد ضرورة تعزيز قدرات الجيش اللبناني بالتزامن مع عملية حصر السلاح بيد الدولة، على أن تتم هذه العملية وفق إجراءات ومسارات واضحة، مع التشديد على ضرورة التعامل مع الملفات الداخلية اللبنانية وفق القواعد الدبلوماسية المتعارف عليها، وبما لا يسمح بتأجيج الوضع السياسي والأمني في الداخل.

وعُقد اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة لبحث أزمات المنطقة، ومن بينها الملف اللبناني، في ظل تصاعد التطورات الإقليمية وتشابكها. وقبيل انعقاد الدورة، عقد الوزراء اجتماعاً تشاورياً مغلقاً بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل فهمي، خُصص للتشاور والتنسيق بشأن أولويات القضايا التي سيركز عليها الوزراء خلال أعمال الدورة، ولا سيما ملفات الحرب الأميركية على إيران وتداعياتها على دول المنطقة، إلى جانب استمرار العدوان والانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين ولبنان وسوريا، فضلاً عن القضايا المرتبطة بالأمن القومي العربي، وتضمن البيان الختامي مواقف من كل القضايا بحسب توصيات الدول التي قدمت عبر مندوبيها تصوراتها للموقف المنتظر من الجامعة.

(الأخبار)

تحقيق

التقشّف يقف عند حدود التوزيع الزبائني

118 مليون دولار لـ«هيئات لا تتوخّى الربح»

زينب بزي

خصّص مشروع موازنة 2027 نحو 118 مليون دولار لتسديد مساهمات إلى «هيئات لا تتوخّى الربح». المبلغ ليس هامشياً في موازنة تُبنى على ضيق الموارد وضغط الإنفاق، والأهم أن جزءاً منه يُترك تحت عناوين عامة لجمعيات وهيئات واتحادات ومؤسّسات خاصة محمية سياسياً وحزبياً وطائفياً، من دون أن تظهر في نصّ الموازنة معايير موحّدة تشرح لماذا تُموَّل هذه الجهات، وعلى أي أسس تُحدَّد مساهماتها، وما هو المردود الاجتماعي العام مقابل هذا الإنفاق. أمّا الأسوأ، فإنّ المشروع برمّته يقوم على البحث في كل الزوايا الممكنة لتحصيل إيرادات أيا كانت قيمتها، كون الحكومة اليوم بأمسّ الحاجة إلى أي «قرش»، لكنها في الوقت نفسه تترك «مزاريبها» مفتوحة لهيئات تمثّل جوهر النظام الزبائني. فهل تمويل هذه الهيئات والجهات أهمّ من تمويل الكهرباء مثلاً؟ أو أهم من تمويل مؤسسات المياه؟ أو أهمّ من تمويل استثمارات في الطاقة المتجدّدة؟

في الموازنات السابقة، يتبين بشكل واضح أنّ هذه المساهمات ليست جديدة، بلغت قيمتها نحو 10,07 تريليونات ليرة في موازنة 2026. لكن في موازنة 2027 جرت زيادتها بقيمة 529,5 مليار ليرة، أي بزيادة نسبتها 5,3%. لكنّ هذه الزيادة ليست القضية الأساسية. فحتى لو بقي الاعتماد على حاله، يبقى السؤال نفسه: لماذا تحتفظ الدولة بأكثر من 118 مليون دولار لتوزيعها عبر جمعيات وهيئات خاصة وبواسطة أكثر من إدارة رسمية، في وقت تضغط فيه إنفاقها إلى حدّ الوصول إلى التدقيق في فواتير المواطنين اليومية وإلغاء اعتمادات لمشاريع عامة ذات أهمية كبرى اليوم.

يُظهر التدقيق في هذه المساهمات، أن المبلغ المُخصّص لـ«الجمعيات والاتحادات واللجان الرياضية والشبابية والكشفية ومكافآت الأفراد» ضمن اعتمادات وزارة الشباب والرياضة، ارتفع من 30 مليار ليرة إلى 179 ملياراً، أي من نحو 335 ألف دولار إلى مليوني دولار، بزيادة 497%. لكنّ المشروع لا يوزع المليوني دولار بين المستفيدين، ولا يسمّي الجمعيات والاتحادات واللجان التي ستحصل عليها، بل يجمعها كلها في سطر واحد، ويترك أمر التوزيع للوزارة.

كما توجد الكتلة الكبرى في وزارة الشؤون الاجتماعية، إذ إن قيمة المبالغ المُصنّفة ضمن هذا البند تبلغ 8,38 تريليونات ليرة، أي نحو 94 مليون دولار، أو ما يساوي 79% من مجمل «المساهمات إلى هيئات لا تتوخى الربح» ضمن الموازنة. ومن ضمنها 7,9 تريليونات ليرة موزّعة على عناوين عامة من نوع «رعاية اجتماعية»، و«رعاية معوقين»، ومشاريع اجتماعية وصحية بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية ونفقات المشاريع الإنمائية. وحدها المشاريع الاجتماعية والصحية بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية مرصود لها نحو 5,9 ملايين دولار، من دون أن يبيّن جدول الموازنة أسماء الجمعيات التي ستتقاسم المبلغ أو حصة كل منها.

> **زادت مساهمات الخزينة للهيئات التي لا تتوخّى الربح بقيمة 529,5 مليار ليرة في موازنة 2027**

ليست المشكلة أن كل جمعية تتلقّى مساهمة من الخزينة، فبعضها يؤدّي خدمات صحية واجتماعية يكون المواطنون بأمسّ الحاجة إليها، وبعضها يحلّ أصلاً مكان دولة انسحبت من تقديم هذه الخدمات أو جعلتها «حلماً» وخصوصاً لمن هم تحت خط الفقر. لكن ذلك لا يعفي الدولة من الإجابة عن سؤال المال العام. فلا يكفي أن تكون الجمعية «تساعد الناس» لكي يصبح الاعتماد حقّاً مُكتسباً يُجدول دورياً في الموازنة. لذلك يُفترض أن يكون واضحاً كيف تذهب كل ليرة من هذه الأموال، فالمواطنون «لحقّ» بها، خصوصاً أنه كما هو معلوم فإنّ العديد من الجمعيات لا تقدّم شيئاً يُذكر أو شيئاً يُعتبر من الأولويات اليوم. فغالبيتها هي «مشاريع» انتخابية ومناطقية وزبائنية وطائفية. كما أنّه في بلد يقوم جزء كبير من نظامه السياسي على توزيع الموارد والخدمات عبر شبكات حزبية وطائفية ومحلية، تصبح الأسئلة عن مصير وجدوى وكيفية توزيع هذه الأموال أكثر إلحاحاً.

واللافت أن الموازنة لا تسمّي المستفيدين حتى في بعض الاعتمادات الكبيرة. ففي وزارة البيئة، هناك 75,499 مليار ليرة، أي نحو 844 ألف دولار، مُدرجة مباشرة تحت «مساهمات إلى هيئات لا تتوخّى الربح» من دون أن يسمّي الجدول الجهات المستفيدة. كذلك في وزارة السياحة يظهر اعتماد آخر بقيمة 400 مليون ليرة من دون تسمية المستفيد في الجدول.

المفارقة أن الدولة تبحث عن «الليرات المُبعثرة» وكيفية تحصيل كل ليرة ممكنة من النظام الضريبي القائم، لكنها تعود في صفحة أخرى وترمي ملايين الدولارات في شبكة مساهمات لا تشرح الموازنة ضرورتها ولا معايير توزيعها ولا العائد العام منها. وهذا يوحي وكأنّ الخزينة مُفلسة حين يكون المطلوب تمويل الأجور أو إعادة الإعمار أو تحسين الخدمات العامة، وسخيّة حين يصل الدور إلى القنوات التي اعتاد النظام أن يوزّع عبرها المال العام.

تقرير

النيابة العامة الفرنسية تحفظ شكوى «الأخبار» ضد جنرال فرنسي

ماذا تقول باريس حين يُبرَّر قتل صحافية لبنانية؟

عمر نشابة

قرّرت النيابة العامة في باريس حفظ الشكوى التي تقدّمت بها «الأخبار» ضد الجنرال الفرنسي فيليب سيدوس بتهمة تبرير جريمة حرب، على خلفية تصريحات الصادمة عقب استشهاد الزميلة الصحافية أمال خليل بغارة إسرائيلية في جنوب لبنان.

قد يبدو «حفظ الشكوى» للوهلة الأولى إجراءً قضائياً عادياً، لكنه، في هذه القضية تحديداً، ليس كذلك على الإطلاق. لأنه يأتي في ملف يتعلق بقتل صحافية أثناء تغطيتها لعملها، وفي مواجهة تصريحات علنية بُثّت على واحدة من أبرز القنوات الفرنسية، قدّمت استهدافها وكأنه نتيجة «مفهومة»، بل «بديهية»، بسبب هوية الصحيفة التي تعمل فيها وخطّها السياسي. والأخطر أن قرار الحفظ يأتي بعدما بأتت الوقائع المحيطة باستشهاد الزميلة أمال خليل أكثر وضوحاً.

في 22 نيسان الماضي، قُتلت خليل أثناء قيامها بمهمة صحافية في بلدة الطيري في جنوب لبنان، وأصيبت زميلتها زينب فرح بجروح خطيرة. وبعد أيام، وفي 6 أيار، تقدّمت «الأخبار» بشكوى في باريس ضد سيدوس، الرئيس السابق لمكتب الارتباط في قوات «اليونيفل»، على خلفية ما أدلى به لقناة «بي أف أم» حين اعتبر أن «الأخبار» صحيفة قريبة من حزب الله، وأن الإسرائيليين يعتبرون الصحافيين الذين يعملون مع حزب الله «جواسيس»، ليستنتج أن الاستهداف كان مقصوداً، مؤكداً أن الأمر بالنسبة إليه «واضح» و«دقيق». ورأى محامي «الأخبار» فينسنت بريغارث في هذا الكلام تقديم قتل صحافية بسبب تصريحات الصادمة التي تعمل فيها باعتباره أمراً بديهياً ومقبول التفسير. فيما تبرّأت جمعية صحافيّي قناة «بي أف أم» من تصريحات سيدوس ووصفتها بالصادمة، وذكّرت بأن استهداف الصحافيين والمدنيين جريمة حرب.

المشكلة هنا ليست في أن جنرالاً فرنسياً قدّم تحليلاً عسكرياً لم يعجب صحيفة لبنانية. فحرية الرأي تشمل بالطبع الآراء التي نرفضها، بل وحتى الآراء المستفزّة. القضية مختلفة جذرياً: أين ينتهي «التحليل» وأين يبدأ تبرير فعل يحظره القانون الدولي ويشكّل جريمة حرب؟ القانون الفرنسي نفسه لا يتجاهل هذا السؤال. فالمادة 24 من قانون 29 تموز 1881 بشأن حرية الصحافة تجرّم صراحة تمجيد أو تبرير جرائم الحرب حتى عندما لا يكون مرتكبو هذه الجرائم قد صدرت في حقهم أحكام قضائية. أي إن المشرّع الفرنسي لم يعتبر تبرير جرائم الحرب مجرّد رأي سياسي محميّ بصورة مطلقة، بل وضع له حداً جزائياً واضحاً. أمّا القانون الدولي الإنساني فهو أكثر وضوحاً بهذا الشأن. الصحافي الذي يعمل في منطقة نزاع يُعدّ مدنياً ويتمتع بالحماية المُقرّرة للمدنيين ولا يفقد هذه الحماية بسبب رأيه السياسي ولا بسبب خط صحيفته ولا بسبب كون الصحيفة «قريبة» من هذا الحزب أو ذاك. وتنصّ المادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف على حماية الصحافيين باعتبارهم مدنيين. وتؤكد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الانتماء، إلى مؤسسة إعلامية معينة أو مضمون التغطية أو التعبير عن آراء، مؤيّدة لطرف في النزاع لا يجعل الصحافي هدفاً مشروعاً. وهنا تكمن فداحة منطق سيدوس. فإذا اصبح كافياً أن تقول إسرائيل إن صحافياً «قريب من حزب الله» أو يعمل في صحيفة تعتبرها إسرائيل موالية له، لكي يصبح استهدافه مفهوماً أو قابلاً للتفسير بهذه السهولة، فما الذي يبقى من حماية الصحافيين في الحروب؟ هل يكفي أن تصنّف قوة عسكرية صحيفة ما بأنها «قريبة» من عدوها حتى يصبح مراسلوها أهدافاً؟ وهل تحدد الجيوش هوية المدنيين المحميين وفق ميولهم السياسية؟ وهل تنتقل الحماية القانونية للإنسان من القانون الدولي إلى تقدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية؟ هذا ليس تفصيلاً لغوياً، بل هو مسألة حياة وموت. والتطور الأكثر إجراحاً لقرار النيابة الفرنسية حصل بعد تقديم الشكوى نفسها.

ففي 6 آب الفائت، نشرت منظمة العفو الدولية نتائج تحقيقها في مقتل خليل. وبعد مراجعة شهادات وموادّ سمعية وبصرية وسجلّات تنسيق وقائع ميدانية، خلصت المنظمة إلى أن الهجوم الإسرائيلي الذي قتل خليل وأصاب فرج كان هجوماً مباشراً على مدنيين ينبغي التحقيق فيه باعتباره جريمة حرب. وفي اليوم نفسه، أعلنت «هيومن رايتس ووتش» أن الوقائع التي حقّقت فيها تشير إلى هجمات مُتعمّدة على مدنيين وأنها قد تشكّل جرائم حرب.

إذا كانت منظمتان من أبرز منظمات حقوق الإنسان الدولية قد وجدتا من الأدلة ما يكفي للقول إن قتل خليل يستوجب التحقيق كجريمة حرب فكيف يمكن التعامل بهذه الخفة مع خطاب يقدّم استهدافها على أنه النتيجة «الواضحة» لانتمائها إلى صحيفة ذات خط سياسي معيّن؟

لا يعني ذلك أن سيدوس مُدان حكماً. تحديد المسؤولية الجزائية من اختصاص القضاء، ولا يجوز استبدال المحاكمة بالإدانة الإعلامية. لكن هذا تحديداً هو سبب الاعتراض على الحفظ. إذ كان المطلوب أن يقوم القضاء بعمله وأن يفحص بصورة جدّية ما إذا كان الخطاب العلنيّ قد تجاوز حدود التحليل إلى تبرير جريمة حرب وفق المعايير التي وضعها القانون الفرنسي نفسه. أمّا إغلاق الباب قبل وصول الأمر إلى مُساءلة قضائية، فيترك سؤالاً عن المعايير التي تطبّقها العدالة الفرنسية عندما تتعلق القضية بـ«إسرائيل» وجرائمها. وهنا تأتي كلمات المحامي فينسنت بريغارث بالغة الدلالة. فقد أعلن اعتراضه على تحليل النيابة الفرنسية، واعتبر أن قرار الحفظ يؤكد وجود ازدواجية معايير فاضحة. من جهة هناك تجريم وملاحقة للأصوات المؤيّدة للفلسطينيين. ومن جهة أخرى هناك ضعف مُدهش في الملاحقة عندما يتعلق الأمر بمن يبرّرون أو يشجّعون الجرائم التي ترتكبها «إسرائيل». وحذّر بريغارث من أن استمرار هذه الازدواجية لا يؤدّي إلا إلى ترسيخ منظومة الإفلات من العقاب. فالعدالة لا تُقاس بنصوصها، وإنما بتطبيق هذه النصوص. وإذا كانت الدولة شديدة الحساسية إزاء خطاب تعتبره مبرّراً للعنف عندما يصدر من أعداء «إسرائيل»، فمن المشروع تماماً أن نسأل: أين تذهب هذه الحساسية عندما يصبح الضحية فلسطينياً أو لبنانياً وعندما يكون الفاعل إسرائيلياً وعندما يكون الكلام محل الشكوى تفسيراً أو تبريراً لاستهداف زميلة صحافية قُتلت أثناء عملها؟

> **باريس شديدة الحساسية إزاء اي خطاب يمس «إسرائيل»، وتختفي حساسيتها عندما يكون الضحية فلسطينياً أو لبنانياً والفاعل إسرائيلياً**

ازدواجية المعايير لا تدمّر فقط حقوق الضحايا بل تدمّر صدقية العدالة نفسها. والقضية تتجاوز الزميلة خليل على رغم أن اسم أمال يجب ألّا يغيب عن أي نقاش حولها. ما جرى معها يتعلق بكل صحافي يدخل منطقة حرب حاملاً كاميرته أو دفتره أو هاتفه، وبكل مراسل يكتب من مكان لا ترغب قوة عسكرية في أن يرى العالم ما يحصل فيه. فإذا سمحنا بتسلّل فكرة أن الصحافي قد يفقد حماية القانون لأن المؤسسة التي يعمل فيها لديها موقف سياسي غير مرغوب فيه، فنحن لا نبرّر جريمة حصلت فقط، بل نمهّد لجرائم مقبلة. والأخطر أن الإسرائيليين ليسوا بحاجة عندها إلى إثبات أن الصحافي مقاتل. بل يكفي أن يقولوا إنه «قريب» من عدوهم. ثم يأتي من يردّد الرواية ومن يفسّر الاستهداف، ثم يأتي قرار يحفظ الشكوى.

هكذا لا يولد الإفلات من العقاب دفعة واحدة بل يبدأ بكلمة تبرّر، ثم بصمت على الجريمة، ثم بقرار يقفل الملف.

علماً أن «حفظ الشكوى» ليس حكماً قضائياً يثبت براءة أحد ولا يمحو الوقائع ولا يقلب القانون الدولي رأساً على عقب. والقانون الفرنسي نفسه يتيح الاعتراض أمام المدّعي العام على قرار الحفظ.

الزميلة أمال خليل كانت صحافية مدنية تقوم بعملها، والهجوم الذي قتلها يستوجب التحقيق والمحاسبة. وحين تكون أمامنا جريمة بهذا الحجم فإن أقلّ ما ينبغي أن نتوقعه من «الأمّ الحنون»، الدولة التي تتحدّث باستمرار عن حقوق الإنسان والقانون الدولي، هو ألّا تتحول عدالة هذه الدولة إلى مكان آخر تضيع فيه القضية. العدالة الانتقائية ليست عدالة ناقصة، بل هي نقيض العدالة.

(مروان بو حيدر)

قضية

تنظيم المدارس والثانويات الرسمية
ترشيد أم تقليص؟

(هيثم الموسوي)

جبيل، التي أشار طرابلسي إلى أن كلفة ترميمها بلغت 400 ألف دولار من أموال قروض عام 2024، قبل نقل تلامذتها وكادرها التعليمي إلى «مبنى روضات متهالك في قرية نائية»، أوضح داوود أن المدرسة تضم 74 تلميذاً، وكان بدل إيجار مبناها يبلغ 70 ألف دولار سنوياً. وقد تمكّنت الوزارة من خفضه إلى 18 ألف دولار، لكن تقرّر نقل التلامذة إلى مدرسة قريبة في مبنى تملكه الدولة.

وهنا يبرز سؤال لا يتعلق فقط بقرار النقل، بل بطريقة إدارة المال العام: إذ كيف تُنفق 400 ألف دولار على ترميم مبنى مُستأجر، ثم تنتقل المدرسة لاحقاً إلى مبنى تملكه الدولة؟

بيروت: 6 مدارس بإدارتين

وفي بيروت، أتاح التجمّع الكويتي التربوي، المملوك للدولة والمبنيّ بأموال كويتية، استيعاب عدد من المدارس. فنُقلت إليه مدارس البسطة الأولى المختلطة، والبسطة الثانية، وطريق الجديدة الرابعة، والملك سعود، ورأس النبع الأولى والثانية. وأصبحت المدارس الست ضمن إدارتين، واحدة للمدارس التي تعتمد اللغة الإنكليزية وأخرى للمدارس التي تعتمد الفرنسية. وبحسب داوود، أدّى ذلك إلى توفير أربع إدارات، مع تولي المديرين مناصبهم بالأصالة، أمّا المديرون الذين لم يعودوا في مواقع الإدارة، فيمكنهم اختيار المدرسة التي يريدونها وممارسة أعمال إدارية فيها، ثم الترشّح للإدارة عندما تتوافر فرصة.

وهنا تبرز مسألة أخرى تتصل بإدارات المدارس الرسمية، إذ يبقى بعض المديرين في مواقعهم سنوات طويلة، فيما دخلت، في حالات عدة، اعتبارات سياسية وانتخابية على خط التعيينات. ومن هذه الزاوية، يبدو تنظيم الإدارات جزءاً من إعادة ترتيب أوسع للموارد البشرية، وليس مجرد إجراء تقني لتقليص عدد المدارس.

ماذا عن المعلمين؟

يرتبط تنظيم المدارس أيضاً بإعادة توزيع المعلمين. فهناك آلاف المعلمين المتعاقدين على حساب صناديق المدارس أو البلديات، والوزارة، بحسب داوود، لا تنتجه إلى الاستغناء عنهم. فالمعلم الذي كانت لديه ساعات في مدرسة جرى تنظيم وضعها يستطيع الانتقال إلى مدرسة أخرى توجد فيها حاجة فعلية إليه. وتشمل الدراسة مختلف التسميات، من «المُستعان بهم» إلى المتعاقدين على حساب صندوق المدرسة أو البلدية. وستُرسل دراسة الحاجات الفعلية إلى وزارة المال ومجلس الخدمة المدنية، بهدف تنظيم التعاقد حيث توجد حاجة فعلية، وليكون التعاقد وفق الأصول.

وفي مقابل الحديث عن «التهجير القسري للطلاب»، يقول داوود إن المسافات بين عدد من المدارس ليست كبيرة، وإن بعض الحالات لا تتجاوز الانتقال من شارع إلى آخر أو إلى مدرسة في بلدة مجاورة. ويعطي مثالاً على الحدث وبعدها، حيث قد لا يحتاج ولي الأمر إلى أكثر من دقيقتين إضافيتين لنقل أبنائه إلى المدرسة الجديدة. وفي حالات أخرى، أُعطي التلامذة حرية اختيار المدرسة التي يريدون الالتحاق بها.

كلفة الإيجار

ودخلت كلفة الإيجارات في معايير الوزارة، ولا سيما بعد قانون الإيجارات الجديد الذي أتاح للمالك وضع محضر تخمين والتفاوض على أساسه. ويوضح داوود أن الوزارة تفاوضت مع عدد من المالكين وتمكّنت في بعض الحالات من خفض البدلات، إلا أن وجود مبنى قريب تملكه الدولة يجعل الانتقال إليه خياراً أكثر جدوى من الناحية المالية، ويوفّر بدل الإيجار.

وحول مدرسة دون بوسكو في فاتنة الحاج، لا هو إقفال للمدارس، ولا هو دمج بالمعنى المتداول. ما تنفّذه وزارة التربية هو، بحسب توصيفها، تنظيم لأوضاع عدد من المدارس والثانويات الرسمية، في ضوء واقع يفرض ترشيد الإنفاق وإعادة توزيع الموارد البشرية وفق الحاجة الفعلية. فقد باتت كلفة تشغيل بعض المؤسسات لا تتناسب مع حجم الحاجة إليها، سواء بسبب انخفاض أعداد التلامذة، أو ارتفاع بدلات الإيجار، أو عدم تناسب أعداد الأساتذة مع الحاجة الفعلية، أو وجود مدارس رسمية متقاربة تفصل بينها أحياناً بضعة كيلومترات، بل شارع واحد.

> لكنّ الخطوة أثارت أسئلة واعتراضات لا إقفال لأيّ مدرسة، وإمكان إعادة فتحها يبقى قائماً

وتحذيرات من أن تتحوّل هذه الإجراءات إلى غطاء لتقليص دور المدرسة الرسمية وإقفالها نهائياً، ولا سيما في ظل غياب خطة استراتيجية موازية لتقويتها وتوسيع انتشارها. ورأى النائب إدغار طرابلسي، مثلاً، أن إغلاق مدارس في مناطق ذات كثافة سكانية، كبرج حمود والحدث، يحرم المواطنين من حق أطفالهم في تعليم رسمي مجاني تموّله الدولة من ضرائبهم، ويجبرهم قسراً على اللجوء إلى القطاع الخاص الذي يرهق كاهلهم بالأعباء المالية. كما سأل عن إمكان التفاوض مع مالكي الأبنية المُستأجرة لخفض بدلات الإيجار بدلاً من نقل المدارس، وأثار مسألة إنفاق أموال على ترميم مدارس قبل نقل تلامذتها منها، فضلاً عن مشاريع البناء المتوقّفة والأراضي التي قدّمتها البلديات لبناء مدارس ولم تُستثمر.

لكن ما الذي يجري فعلياً تحت عنوان «تنظيم أوضاع المدارس الرسمية»؟ في بعض المدارس، لا يتجاوز عدد التلامذة 13 تلميذاً، فيما تبقى كلفة الإيجار والتشغيل والإدارة والهيئة التعليمية قائمة. وفي مدارس أخرى، ترتفع بدلات الإيجار رغم وجود مبنى تملكه الدولة على مسافة قريبة. وهناك مدارس تضمّ حلقات تعليمية مكتملة، إلى جانب حلقات تراجعت أعداد تلامذتها، أو أكثر من إدارة يمكن جمعها ضمن إدارة واحدة.

وتؤكد الوزارة أنها لا تعتمد عدد التلامذة وحده معياراً للحسم. فقد قسّمت المدارس التي درست أوضاعها إلى فئتين: مدارس تضم 30 تلميذاً وما دون، وأخرى يراوح عدد تلامذتها بين 30 و50 تلميذاً. ثم دُرست كل حالة على حدة وفق مجموعة من المعايير، بينها كلفة المبنى المستأجر والتشغيل، والحاجة الفعلية إلى المعلمين، ووجود مدارس رسمية قريبة، والطاقة الاستيعابية للمدارس التي يمكن أن تستقبل التلامذة. كما شمل البحث المراحل التعليمية والحلقات. في بعض المدارس، توجد حلقات مكتملة وأخرى متعثّرة، فجرى الإبقاء على الحلقات المكتملة وتنظيم الحلقات التي تراجعت أعداد التلامذة فيها، بدلاً من نقل المدرسة كلها.

وبحسب مدير التعليم الابتدائي في وزارة التربية جورج داوود، بدأ العمل على الملف منذ نحو سنتين. وطُرحت الفكرة في عهد الوزير السابق عباس الحلبي، ثم عُرضت على الوزيرة ريما كرامي. وكانت وزارة التربية قد أصدرت، في عهد الوزير السابق حسن منيمنة، قرارات دمج وإقفال طاولت 75 مدرسة، تلتها لاحقاً حالات متفرقة. وتكثّف العمل على الملف منذ العام الماضي، إلا أن الظروف الاستثنائية حالت دون استكماله. لذلك قرّرت الوزارة هذا العام المضي في تنفيذه قبل انطلاق العام الدراسي، بهدف تحديد حاجات كل مدرسة وآلية عملها.

المدرسة لا تختفي

يؤكد داوود أن ما يجري لا يعني إقفال المدارس، وأن كيان المدرسة يبقى قائماً إدارياً وتنظيمياً، حتى في حال انتقال تلامذتها إلى مدرسة أخرى، ونقل سجلّاتها وتجهيزاتها، أو دمج صندوقها المالي، أو تغيير إدارتها. كما يمكن إعادة فتحها عندما تسمح الظروف وتتوافر الشروط المناسبة. ويشير إلى أنه في شكا، مثلاً، كانت هناك خمس مدارس عام 2024 تضم أعداداً قليلة من التلامذة. وانخفض العدد إلى أربع في العام الماضي، فيما حُصر التلامذة هذا العام في مدرستين، وفق معيار الانتقال من مبنى مُستأجر إلى مبنى تملكه الدولة، واعتماد الإدارة بالأصالة بدلاً من التكليف. وفي حصرون - بشري، نُظّم وضع مدرسة تضم 13 تلميذاً، عبر جمعها مع مدرسة قريبة، مع إعطاء التلامذة حرية اختيار المدرسة التي يريدون الالتحاق بها.

الجنوب خارج المشروع

لا يشمل تنظيم أوضاع المدارس والثانويات الرسمية المدارس الرسمية في محافظتي الجنوب والنبطية، بسبب الظروف الأمنية الناجمة عن الحرب، ووجود مناطق ساخنة وبلدات محتلة. وفي المقابل، تعمل الوزارة على إخلاء المدارس التي لا يزال نازحون يشغلونها. فمن نحو 70 مدرسة تستقبل نازحين، تهدف الوزارة إلى خفض العدد إلى 35 قبل انطلاق الدراسة، بالتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والبلديات. ويؤكد مدير التعليم الابتدائي في وزارة التربية جورج داوود أن البديل يجب أن يكون لائقاً ويحفظ كرامة النازحين، مشيراً إلى أن 15 أيلول يبقى موعد انطلاق الدراسة من دون تأخير، فيما سيكون التعليم «أونلاين» محدوداً هذا العام، وخصوصاً في المرحلة الأساسية.

إعلانات رسمية

إعلان مزايدة
صادر عن دائرة تنفيذ زحلة - الرئيسة ديزي قاصوف
المُنفّذ: غسان يواكيم صليبا - وكيله المُحامي سامي حبيقة.
المُنفّذ عليها: صوفيا رشيد علم.
بالمُعاملة التنفيذية رقم 2023/304.
يُنفذ طالب التنفيذ حُكم محكمة الدرجة الأولى في البقاع الغُرفة الثانية الناظرة في دعاوى إزالة الشُيوع قرار 2023/29 تاريخ 2023/3/7 المُتضمن إعلان عدم قابلية العقار رقم /804/ قاع الريم العقارية للقسمة العينية بين الشريكين غسان صليبا وصوفيا علم للأسباب المذكورة في متن هذا القرار وإزالة الشُيوع في العقار المذكور أعلاه عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العُموم بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبير وعلى أن يُوزع الثمن بين الشركاء في ملكية القسم كُل بحسب حُصصه في الملكية وإبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء رقم 2019/2 عن صحيفة العقار رقم /804/ منطقة قاع الريم العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً من الفقرة الحُكمية.
المطروح للبيع: كامل العقار رقم /804/ قاع الريم.
مساحته: /3776/م2 يقع في سفح الجبل غير مُتصل بالأملاك العامة.
وهو أرض زراعية غير مزروعة ولا يُوجد فيها أي بناء قديم أو حديث ولا طريق تصل إليه.
حُدوده: يحده غرباً العقار رقم /805/ وشرقاً قناة مياه عامة والعقار رقم /803/ وشمالاً قناة مياه عامة وجنوباً العقار رقم /806/.
الحُقوق العينية: العقار رقم /804/ قاع الريم له حق الري من مياه عيون الشميرة حسب العوائد القديمة، دعوى إزالة شُيوع صادرة عن الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع عدد 2019/2 مُقدمة من المُدعي غسان يواكيم صليبا ضد المُدعى عليها صوفيا رشيد علم، طلب تنفيذ ومحضر وصف عقار صادرين عن دائرة تنفيذ زحلة رقم 2023/304 المنفذ غسان يواكيم صليبا ضد صوفيا رشيد علم.
قيمة التخمين وبدل الطرح: /37760/ سبعة وثلاثون ألف وسبعماية وستون دولار أميركي.
موعد المُزايدة ومكانها: الثلاثاء الواقع في2026/10/20 الساعة الحادية عشر ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة.
شُروط المُزايدة: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمُزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم كفالة مُعادلة أو شك مصرفي بالدولار الأميركي أو بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف المُتداول في السوق المحلي بتاريخ موعد جلسة البيع على أن يكون بالـ (fresh) في الحالتين وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة إذا لم يكن له مقام فيه وعليه خلال ثلاثة أيام من صُدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً وإعادة المُزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة دفع رسم الدلالة بمعدل 5% من قيمة الشراء.
مأمور تنفيذ زحلة
محمد أبو حمدان

إعلان تبليغ اوراق مدنية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع - زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.
المُستدعى ضدهم: جوزف جرجس هيكل وشوقي جرجس هيكل وغرامي جرجس هيكل المُقيمين سابقاً في صغبين المجهولين محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً الاستدعاء المُقدم للمُستدعي طوني جني ابوشحادي بوكالة المُحامية نجاة شكر المُسجل برقم أساس 2025/28 تاريخ الورود 2025/5/6 والذي يطلب بمُوجبه إبلاغ أمانة السجل العقاري في زحلة لوضع إشارة الاستدعاء على صحيفة العقار من منطقة صغبين العقارية وتعيين خبير أو أكثر للكشف على العقار /1308/ صغبين والتثبت مما إذا كان قابلاً للقسمة العقارية وتقديم تقرير حول كيفية إجراء القسمة والخروج من حالة الشُيوع وفي حال كان غير قابلاً للقسمة العقارية تخمين العقار وبيعه بالمزاد العلني للخروج من الشُيوع وتضمين المُستدعي بوجوبهم كافة الرسوم والمصاريف والأتعاب.
يتم التبليغ بانتظار مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدهم المذكورين أعلاه اتخاذهم محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهم على الاستدعاء ضمن المهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهم جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان إبلاغ حُكم قضائي
صادر عن محكمة الأمور المُستعجلة في طرابلس غُرفة القاضي جوزيف أبي رزق.
مُوجه إلى المُدعى عليه: محمود الكاشف المُقيم أصلاً في طرابلس التل بناية الإسلامي القديمة الطابق السادس وحالياً مجهول محل الإقامة.
تدعوك هذه المحكمة للحُضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيلك القانوني لتبلغ الحُكم الصادر عنها بالرقم 2025/522 تاريخ 2025/9/18 في الدعوى المُسجلة في 2025/1/8 برقم أساس 2025/9 المُقامة من جمعية لجنة المستشفى الإسلامي في طرابلس بوجهك بموضوع إشغال بدون مسوغ شرعي وإلزامك بإخلاء الشقة الكائنة في الطابق السادس من العقار رقم /650/ منطقة التل العقارية وتسليمها للمُدعية شاغرة من أي أشغال تحت طائلة غرامة إكراهية قدرها /50/ دولار أميركي عن كُل يوم تأخير في الإخلاء تسري بحقك اعتباراً من تاريخ تبلغك هذا القرار وتضمينك النفقات كافة.
عليك الجواب ضمن المُهلة القانونية التي تلي مُهلة النشر والتعليق وإلا أصبح الحُكم مُبرماً بحقك.
رئيس القلم
خالد علي

إعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي وائل ابو عساف، تقدم المُستدعي المُحامي عمر ضرغام بوكالة المحامي هادي باسيل باستدعاء رقم 2026/173 فيه شطب إشارة بمُوجب استدعاء لحاكم صلح جونية بتاريخ 1938/4/28 المُدعي الخوري يوحنا اسطفان بوكالته عن مدرسة عين ورقة المُدعى عليهم ورثة حبيب لطف الله شهوان بموضوع طلب تصحيح قيد عقاره على العقار واعتباره وقف 1938 عين العقار /929/ غادير العقارية سنداً للمادة 512 أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب كل من الآء إبراهيم سنجر وأحمد محمود كنعان وكلاء عصام ومحمد وفيروز وارزه وانوار ونوال وديالا عبد الحميد ابو ريش ومصطفى وياسمين عمار ابو ريش بصفتهم ورثة عبد الحميد مصطفى أبو ريش سند تمليك بدل ضائع باسم المورث عبد الحميد مصطفى أبو ريش بالقسم 16 من العقار /3154/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب علي محمد أمين السيد سند تمليك بدل ضائع باسمه بالقسم 16 من العقار /4055/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان بيع عقاري
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
المُعاملة التنفيذية رقم 2017/737
الرئيس طانيوس الحايك
طالب التنفيذ: سمير نقولا الصدي.
المُنفذ عليهم ورثة المرحوم ميشال نقولا الصدي وهم شارلوت مونيك زيلبشفسكي وميلاني هيلين سيسيل الصدي وتوما نقولا الصدي ورفاقهم.
السند التنفيذي القرار الصادر عن محكمة بداية بيروت رقم 2016/463 القاضي بإزالة الشُيوع من العقار /25/ الأشرفية.
تاريخ التنفيذ: 2017/3/29.
تاريخ تبليغ الإنذارات: 2017/6/2 و2017/5/16 و2017/7/7/ و2017/9/16 و2017/5/6.
تاريخ قرار الحجز: إزالة شُيوع.
تاريخ محضر الوصف: 2017/11/23.
تاريخ تسجيله: 2017/12/8.
بيان العقار المطروح للبيع العقار /25/ الأشرفية وهو أرض ضمنها بناء من حجر مُؤلف من طابق سفلي وثلاث طوابق علوية للسفلي قبو تحت الأرض وثلاث غُرف ودار ومطبخ وفرانديتن ومنافع وفي كُل منها الأول والثاني ثلاث غُرف ودار وفرانديتن ومطبخ ومنافع وفي الثالث غُرفتان ودار وفرانديتن ومطبخ ومنافع ولدى الكشف الحسي تبين أن الطابق الثاني مُؤجر من السيدة سعاد الخادم والباقي بعهدة المُنفذ عليه بطرس كرم.
مساحته: 222 م2
حُدود العقار الغرب: أملاك عامة - الشرق العقار /26/ - الشمال أملاك عامة - الجنوب العقار /24/.
قيمة التخمين: 1,649,550/ د.أ.
قيمة الطرح للمرة الأولى: 1,649,550/ د.أ.
موعد المُزايدة ومكان إجرائها يوم الثلاثاء الواقع في 2026/10/13 الساعة العاشرة صباحاً في مكتب رئيس دائرة تنفيذ بيروت.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني للمرة الأولى العقار رقم /25/ منطقة الأشرفية والموصوف أعلاه.
فعلى الراغب في الشراء تنفيذاً لأحكام المواد 973 و978 و983 من الأصول المدنية وشُروط البيع المحددة من قبل رئيس دائرة التنفيذ في بيروت أن يُودع قبل المُباشرة بالمُزايدة لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة مبلغاً مُوازياً لبدل الطرح بمُوجب شيك مصرفي باسم رئيس دائرة التنفيذ في بيروت صادر عن حساب fresh مفتوح بالدولار الأميركي أو يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ نقداً وعليه اتخاذ مقام مُختار له في نطاق هذه الدائرة إن لم يكن له مقام فيه أو لم يسبق له أن عين مقاماً مختاراً فيه، وإلا عُد قلم الدائرة مقاماً مختاراً له وعليه أيضاً في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة إيداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة التنفيذ في بيروت وفق الشُروط أعلاه تحت طائلة إعادة المُزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته يضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم دلالة بمقدار خمسة بالمائة من دون الحاجة لإنذار أو طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة وللراغب في الشراء الاطلاع لدى هذه الدائرة.
مأمور تنفيذ بيروت
هيثم حيدر أحمد

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي زينب مزيحم وعُضوية القاضيين كرم فواز وبولا الجميل.
المُستدعى ضده: قيصر يوسف سعيد فارس والمجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2025/2494. المُقامة من علاء وبلال حسن خير الدين بموضوع إزالة شُيوع على العقار رقم /1965/ كفر ملكي واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي زينب مزيحم وعُضوية القاضيين كرم فواز وبولا الجميل.
المُستدعى ضدهم: سوسن العيتاني ورانيا ومحمد ودينا وحسين وليليان علي بدوي والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2026/27. المُقامة من علي أحمد بدوي ومريم صادق قبيسي بموضوع إزالة شُيوع على العقار /151/ بنعفول واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة.
والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب بشير انطون دينا بالوكالة عن كوكب وردان رفول وعن جوزف حنا دنيا وبصفته أحد ورثة المرحوم انطون حنا دينا سندات بدل عن ضائع للمقسم 12 من العقار /3191/ منطقة شكا العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب الأستاذة جنان جورج عبد النور بالوكالة عن يوسف حنا شهلا بصفته أحد ورثة المرحومة روزه حبيب المقدسي سند بدل عن ضائع عن حُصتها بالعقار /1769/ منطقة تولا العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب بولس حنا الحكيم بالوكالة عن كميل نديم مراد بدل ضائع للعقار رقم /737/ منطقة البترون العقارية.
للمُعترض 15 خمسة عشر يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب بطرس جرجي جرجي الخباز بالوكالة عن انطوني جون طانيوس طنوس وعن جوزيف كريستوفر طانيوس طنوس سندات بدل عن ضائع عن حُصصهم بالعقارات /64/ و/224/ و/243/ و/251/ و/280/ و/324/ منطقة دربا - البترون العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب الأستاذ نبيه عفيف حمود بالوكالة عن مرلان خليل الشعار بصفته أحد ورثة المرحوم خليل الخوري يوسف الشعار سندات بدل عن ضائع عن حُصته بالعقارات: /488/ و/489/ و/984/ و/510/ و/495/ و/492/ و/490/ و/1146/ و/1147/ و/1085/ و/1120/ و/1141/ و/1145/ و/462/ و/466/ و/483/ و/495/ و/1140/ و/480/ و/475/ و/485/ و/455/ و/446/ منطقة مترين العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

الحدث

سياسة «خنق» إيران
هل تجرؤ أميركا على معاقبة الصين؟

لينا علبكي

في وقتٍ تمضي فيه إدارة دونالد ترامب قُدُماً في تشديد الحصار الاقتصادي والمالي على إيران، مهدِّدةً الدول التي توفّر للأخيرة أيّ «نوع من شريان الحياة» بالتعرّض لـ«عواقب اقتصادية هائلة»، يبدو مفتاح النجاح في هذه المواجهة، متعلقاً بمدى استجابة بكين للضغوط، خصوصاً أن صادرات النفط الإيراني إلى المصافي الصينية تشكّل -بحسب بيانات عام 2025- أكثر من 80% من حجم صادرات طهران قاطبةً. تُظهر البيانات المتداولة لمؤسسات تتبّع ناقلات النفط، أن كمّيات من النفط الخام الإيراني لا تزال تتدفّق إلى الصين، وأن بعض هذه الكمّيات تُسجل في الموانئ الصينية على أنها آتية من دول من مثل ماليزيا وإندونيسيا، علماً أن «هيئة الجمارك الصينية» توقفت، منذ عام 2022، عن الإبلاغ عن الواردات المباشرة من النفط الخام الإيراني. وبحسب تلك البيانات نفسها، فإن واردات الصين انخفضت من نحو 1,6 مليون برميل يومياً في شباط من العام الجاري، أي قبل اندلاع الحرب، إلى نحو 800 ألف برميل يومياً في تموز الماضي، قبل أن تتراجع في آب -إثر إعادة فرض الحصار البحري على إيران- إلى نحو 530 ألف برميل يومياً.

إزاء ذلك، يُطرح السؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع تصفير تلك الصادرات فعلاً، أم أن الصين ستنتج مجدّداً في الالتفاف على العقوبات الأميركية -كما فعلت سابقاً عبر مواصلة شراء النفط الخام الإيراني عبر «أسطول الظلّ» وتسوية المدفوعات باليوان، بالتوازي مع تفعيل «قانون الحجب» الصيني الذي أتاح للشركات الصينية عدم الامتثال للعقوبات الأميركية-؟ يرجّح ترامب ووزير خزانته، سكوت بيسنت، لكون الحزمة الجديدة، التي تستهدف قطاعات الطيران، والشحن البحري، والبنوك، والذهب، والتكنولوجيا، والعملات المشفّرة، ستكون أقرب إلى «إنزال نورماندي»، ستُقطع بنتيجته أيّ دولة ثالثة عن النظام المالي العالمي القائم على الدولار، إذا ما تجرّأت على مساعدة إيران. لكن الواقع يقول إن هذا المشروع ليس أكثر من تدوير لسياسات مجرَّبة أثبتت عجزها عن كسر إرادة الصمود الإيرانية، فضلاً عن محدودية فعاليتها في ظلّ تنامي إمكانات الأطراف المناهضة لواشنطن. والواقع أن النوافذ الصلبة لهذا خطة تكمن أساساً في قدرة الولايات المتحدة -أو جُرأتها- على المساس بـ«الفيل القابع في الغرفة»، أي البنوك والمؤسّسات المالية الصينية الكبرى، وهو ما يؤكده معظم الخبراء، ومن بينهم ريتشارد نيفيو، خبير العقوبات السابق وأحد أبرز مهندسي سياسة الحصار ضدّ إيران، الذي يرى أنها «ليست نقطة الضغط الحقيقية بالضرورة البنوك الصغيرة التي تعالج مدفوعات إيران مباشرة، بل المؤسّسات المالية الصينية التي تتعامل مع تلك البنوك، ولديها، في الوقت نفسه، مصالح كبيرة في النظام المالي الأميركي والعالمي».

وكانت وزارة الخزانة الأميركية كشفت، في 24 آب الماضي، عن قائمة أولية ضمّت نحو 60 كياناً، بينها عشرات الشركات الصينية والهونغ كونغية، وشركات وساطة، وشبكات لوجستية، وكيانات متّهَمة بمساعدة إيران. لكن بينست لم يوضح أيّ دول أو مؤسسات مالية كبرى قد تستهدف في المرحلة المقبلة، ولم يقدّم جدولاً زمنياً محدداً لفرض مزيد من العقوبات. وعندما سُئل نوضح اليوم أنه لا يمكن لأيّ أحد أن يكون خارج نطاق وصول العقوبات الأميركية»، المفارقة، أنه لم يُدرج على قائمة العقوبات، حتى الآن، أيّ بنك صيني كبير، وهو ما يدلّ على تردّد أميركي حيال تلك الخطوة، ولا سيما مع القمّة المرتقبة بين ترامب والرئيس الصيني، شي جين بينغ، في 24 أيلول الجاري، وفق ما أعلنته واشنطن. والأكيد أن الإدارة الأميركية، التي تتفاخر بإدراج عشرات الكيانات والشركات الطرفية والمصنوعة على القوائم السوداء أسبوعياً، تدرك أن تجاوز هذا الخطّ الحرج، أي استهداف القطاع المصرفي الصيني الأساسي، يهدّد بتفجير «حرب» مالية شاملة مع بكين، ستؤثّر بصورة فورية في العلاقات الاقتصادية والتجارية الأوسع بين الطرفين، وستمتدّ آثارها لتشمل إيران. لكن بينست لم يوضح أيّ دول أو مؤسسات مالية كبرى قد تستهدف في المرحلة المقبلة، ولم يقدّم جدولاً زمنياً محدداً لفرض مزيد من العقوبات. وعندما سُئل نوضح اليوم أنه لا يمكن لأيّ أحد أن يكون خارج نطاق وصول العقوبات الأميركية»، المفارقة، أنه لم يُدرج على قائمة العقوبات، حتى الآن، أيّ بنك صيني كبير، وهو ما يدلّ على تردّد أميركي حيال تلك الخطوة، ولا سيما مع القمّة المرتقبة بين ترامب والرئيس الصيني، شي جين بينغ، في 24 أيلول الجاري، وفق ما أعلنته واشنطن. والأكيد أن الإدارة الأميركية، التي تتفاخر بإدراج عشرات الكيانات والشركات الطرفية والمصنوعة على القوائم السوداء أسبوعياً، تدرك أن تجاوز هذا الخطّ الحرج، أي استهداف القطاع المصرفي الصيني الأساسي، يهدّد بتفجير «حرب» مالية شاملة مع بكين، ستؤثّر بصورة فورية في العلاقات الاقتصادية والتجارية الأوسع بين الطرفين، وستمتدّ آثارها لتشمل إيران. لكن بينست لم يوضح أيّ دول أو مؤسسات مالية كبرى قد تستهدف في المرحلة المقبلة، ولم يقدّم جدولاً زمنياً محدداً لفرض مزيد من العقوبات. وعندما سُئل نوضح اليوم أنه لا يمكن لأيّ أحد أن يكون خارج نطاق وصول العقوبات الأميركية»، المفارقة، أنه لم يُدرج على قائمة العقوبات، حتى الآن، أيّ بنك صيني كبير، وهو ما يدلّ على تردّد أميركي حيال تلك الخطوة، ولا سيما مع القمّة المرتقبة بين ترامب والرئيس الصيني، شي جين بينغ، في 24 أيلول الجاري، وفق ما أعلنته واشنطن. والأكيد أن الإدارة الأميركية، التي تتفاخر بإدراج عشرات الكيانات والشركات الطرفية والمصنوعة على القوائم السوداء أسبوعياً، تدرك أن تجاوز هذا الخطّ الحرج، أي استهداف القطاع المصرفي الصيني الأساسي، يهدّد بتفجير «حرب» مالية شاملة مع بكين، ستؤثّر بصورة فورية في العلاقات الاقتصادية والتجارية الأوسع بين الطرفين، وستمتدّ آثارها لتشمل إيران. لكن بينست لم يوضح أيّ دول أو مؤسسات مالية كبرى قد تستهدف في المرحلة المقبلة، ولم يقدّم جدولاً زمنياً محدداً لفرض مزيد من العقوبات. وعندما سُئل نوضح اليوم أنه لا يمكن لأيّ أحد أن يكون خارج نطاق وصول العقوبات الأميركية»، المفارقة، أنه لم يُدرج على قائمة العقوبات، حتى الآن، أيّ بنك صيني كبير، وهو ما يدلّ على تردّد أميركي حيال تلك الخطوة، ولا سيما مع القمّة المرتقبة بين ترامب والرئيس الصيني، شي جين بينغ، في 24 أيلول الجاري، وفق ما أعلنته واشنطن. والأكيد أن الإدارة الأميركية، التي تتفاخر بإدراج عشرات الكيانات والشركات الطرفية والمصنوعة على القوائم السوداء أسبوعياً، تدرك أن تجاوز هذا الخطّ الحرج، أي استهداف القطاع المصرفي الصيني الأساسي، يهدّد بتفجير «حرب» مالية شاملة مع بكين، ستؤثّر بصورة فورية في العلاقات الاقتصادية والتجارية الأوسع بين الطرفين، وستمتدّ آثارها لتشمل إيران. لكن بينست لم يوضح أيّ دول أو مؤسسات مالية كبرى قد تستهدف في المرحلة المقبلة، ولم يقدّم جدولاً زمنياً محدداً لفرض مزيد من العقوبات. وعندما سُئل نوضح اليوم أنه لا يمكن لأيّ أحد أن يكون خارج نطاق وصول العقوبات الأميركية»، المفارقة، أنه لم يُدرج على قائمة العقوبات، حتى الآن، أيّ بنك صيني كبير، وهو ما يدلّ على تردّد أميركي حيال تلك الخطوة، ولا سيما مع القمّة المرتقبة بين ترامب والرئيس الصيني، شي جين بينغ، في 24 أيلول الجاري، وفق ما أعلنته واشنطن. والأكيد أن الإدارة الأميركية، التي تتفاخر بإدراج عشرات الكيانات والشركات الطرفية والمصنوعة على القوائم السوداء أسبوعياً، تدرك أن تجاوز هذا الخطّ الحرج، أي استهداف القطاع المصرفي الصيني الأساسي، يهدّد بتفجير «حرب» مالية شاملة مع بكين، ستؤثّر بصورة فورية في العلاقات

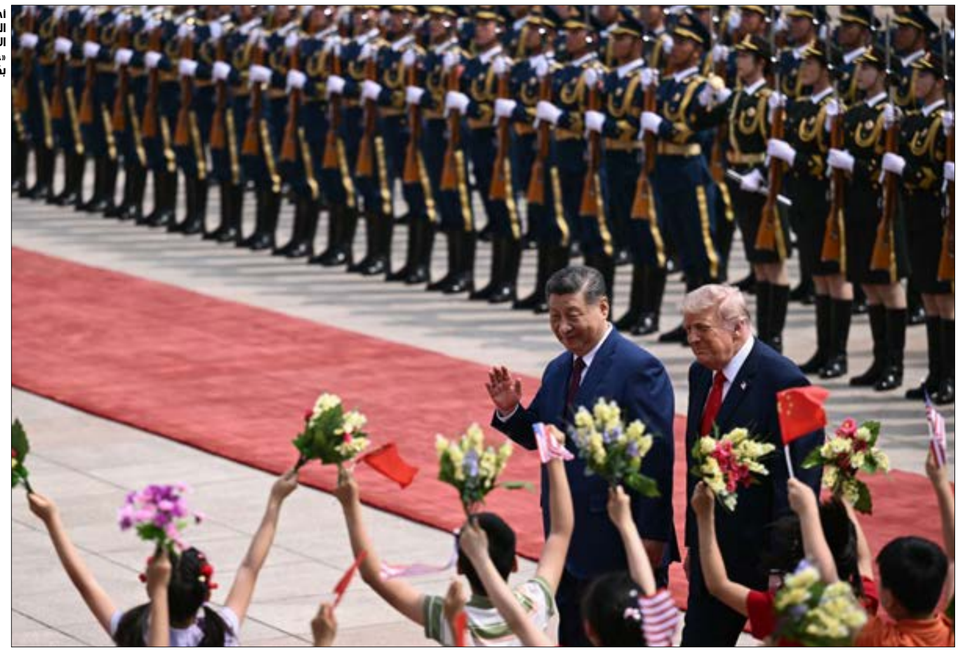

أي استهداف للقطاع المصرفي الصيني الأساسي يهدّد بتفجير «حرب» مالية شاملة مع بكين (أ ف ب)

معاكسة تلك الصورة «الوردية»؛ إذ أدّى الرفض الصيني للإجراءات الأميركية الأحادية إلى تعطيل إصدار بيان مشترك للاجتماع. وبدلاً من ذلك، سارعت الخارجية الصينية إلى التحذير من محاولات فرض «الولاية القضائية الطويلة الذراع»، مشددةً على وجوب احترام «الشواغل المعقولة لجميع الأطراف».

من جهتها، كتبت صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية الرسمية، في افتتاحية حادّة، أن ما يسمى «الإنزال الاقتصادي» هو محاولة «يائسة» من جانب الولايات المتحدة للخروج من مستنقع الحرب في الشرق الأوسط. وأضافت الافتتاحية أن «الصين تعارض دائماً التنمّر الأحادي والولاية القضائية الطويلة الذراع، ليس لأن الصين أكبر شريك تجاري لإيران، بل لأن قبول هذا المنطق الأميركي يعني أن التجارة الدولية لم تعُد تبادلاً طبيعياً بين الدول، بل أصبحت قواعد ترسمها أميركا وحدها». وإذ تساءلت الصحيفة: «إذا كان بإمكان أميركا اليوم إجبار الصين على قطع علاقاتها مع إيران، فهل يمكنها غداً قطع علاقات أيّ دولة أخرى مع العالم؟»، فهي اعتبرت أنه «ليست فقط الصين لن ترافق أميركا في المهازل، بل إن المجتمع الدولي أيضاً لن يقف إلى جانب أميركا».

هكذا، يبدو جلياً أن بكين تقرأ حدود القدرة الأميركية بواقعية، فيما لا يظهر أن لديها أيّ دافع للتطوّع لإنقاذ ترامب من مأزقه في الشرق الأوسط، ناهيك عن التخلّي عن براميل النفط مخفّضة الأسعار، والتعاون الاقتصادي المشترك مع دول المنطقة. وفي هذا السياق، يقول المحلل بيتر هاريل من «جامعة جورجتاون»، في حديثه إلى صحيفة «نيويورك تايمز»، إن ترامب واجه في وقت سابق «خيارَين: إمّا الضغط حقاً على الصين، لكنه لا يريد ذلك بسبب أجندته الاقتصادية مع شي جين بينغ، أو فرض حصار بحري على الناقلات الإيرانية، وهو ما بدأ أسهل من دعوة الصين إلى التوقّف عن التجارة مع إيران تحت طائلة معاقبة شركاتها الكبرى»؛ غير أن هذَين الخيارَين لم يجديا نفعاً حتى الآن. أمّا إيريكا داونز، كبيرة الباحثين في مركز سياسة الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا، فتقول في مقابلة مع «صوت أميركا»، إن «احتمال فرض الولايات المتحدة عقوبات مباشرة على بنوك صينية حكومية كبرى، مثل البنك الصناعي والتجاري الصيني، منخفض للغاية»، مشيرةً إلى أن هذه البنوك الكبرى ابتعدت منذ وقت طويل عن التعاملات المباشرة المرتبطة بالنفط الإيراني، وذلك بسبب خشيتها من مخاطر العقوبات الأميركية.

لكن في حال تتبّعت وزارة الخزانة الأميركية سلسلة من المعاملات، واكتشفت وجود صلة بين بنك صيني كبير والمعاملات ذات الصلة، فمَن المرجّح، بحسب داونز، «أن تتردّد في اتخاذ إجراء، لسببَين؛ أحدهما هو التأثير في العلاقات الأميركية - الصينية، والآخر هو التأثير المحتمل في استقرار النظام المالي العالمي». وتتطابق رؤية داونز مع ما يذهب إليه نيفيو أيضاً؛ إذ يبيّن أن الولايات المتحدة تمتلك، في بعض الحالات «الشروط القانونية اللازمة لاتخاذ إجراءات ضدّ المؤسسات المالية الصينية»، لكنها «لا تزال تتمتّع بسلطة تقديرية على مستوى السياسة، ويمكنها أن تقرّر عدم اتخاذ إجراء إذا كان من شأن العقوبات أن تضرّ بالمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة نفسها». يضاف إلى ما تقدّم، أن واشنطن تريد أن تتمكّن بكين من «مواصلة استخدام الدولار في ممارسة الأعمال التجارية»؛ ولذلك، فإن الإفراط في استخدام السلاح المالي «قد يجلب مخاطر للولايات المتحدة نفسها».

وفي تحليل نشره «مركز الدراسات الأميركية» في «جامعة فودان»، يكتب الباحث سون تشنغهاي، من جهته، أنه إذا اقتصرت العقوبات على شركات ووسطاء منفردين، فقد يظلّ الطرفان «قادرَين على احتواء الخلافات ضمن نطاق معيّن»، مستبعداً أن «تجازف» أميركا بفرض عقوبات واسعة النطاق على الصين. أمّا الباحث البارز، لياو مينغ هوي، فيرى أن الاختبار الحقيقي للتهديدات الأميركية يكمن في ثلاثة عناصر: أولاً، «جرأة» واشنطن في توسيع العقوبات الثانوية لتشمل المؤسّسات المالية الصينية الكبرى، خصوصاً إذا ما استمرّت بكين في استيعاب النفط الإيراني؛ ثانياً، «المدى الذي ستتعاون فيه أوروبا ودول الخليج واسيا»؛ وثالثاً، أسعار النفط نفسها؛ فـ«كلّما كان الحصار أكثر نجاحاً، زادت علاوة المخاطر في أسعار الطاقة، مما سيضرب الاقتصاد الأميركي نفسه مع اقتراب الانتخابات النصفية». ويخلص الباحث إلى أنه إذا فشلت واشنطن في اجتياز أيّ من هذه البوابات الثلاث، فإن تهديداتها «تتحوّل إلى خطاب سياسي فارغ».

في المجمل، تُجمع تحليلات الخبراء الصينيين على أن الصين ستواصل التمسّك بموقفها الرافض للعقوبات، مع تبنّي نهج مواصلة شراء النفط الإيراني عبر قنوات غير رسمية، وتجنّب تعريض البنوك الكبرى لمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. لكن فعالية هذه الاستراتيجية تواجه اليوم اختباراً حقيقياً، متمثّلاً في أن الحصار البحري حدّ بالفعل من حركة الناقلات الإيرانية - من دون أن يعطلها بصورة تامّة -، ممّا يجعل آليات الالتفاف التقليدية أقلّ فاعلية. وفي المقابل، فإن «نجاعة» الحصار ستزيد من علاوة المخاطر في أسعار الطاقة، وهو ما سيؤثّر على الاقتصاد الأميركي نفسه، وينبئ بأن الاستمرار في سياسة الخنق قد لا يكون خياراً مستديماً.

وعلى أيّ حال، يبقى السؤال المطروح: هل ستكتفي واشنطن بالحصار البحري والعقوبات على الكيانات الصغيرة، أم ستجرؤ على تجاوز «الخط الأحمر» باستهداف البنوك الصينية الكبرى؟ وإذا فعلت ذلك، فهل ستكون مستعدة لدفع ثمن المواجهة المباشرة؟ ربّما تحمل قمة 24 أيلول إجابات على تلك الأسئلة، على أن الأكيد أن أيّ تراجع أميركي في الملف الإيراني لن يكون إلا دفعة أولى في فاتورة حساب استراتيجي باهظة الثمن، ستسدّدها واشنطن من نفوذها العالمي.

> أيّ تراجع أميركي في الملف الإيراني سيكون بداية فاتورة استراتيجية تسدّدها واشنطن من نفوذها العالمي

إيران نحو توسيع «المنطقة المقيّدة»

حرب «هرمز»: الخنق بالخنق

تدخل المواجهة الأميركية ـ الإيرانية مرحلة استنزاف متجدّدة، عنوانها تصاعد الحرب البحرية وتشديد الخنق الاقتصادي. وإذ يبدو أن الولايات المتحدة نجحت في تقليص صادرات النفط الإيرانية نسبياً، فهي أخفقت إلى الآن في إعادة حركة الملاحة الطبيعية إلى مضيق هرمز، حيث تواصل إيران تهديد العبور وفرض مسارات ملاحية «مرخّصة»، تستهدف عبرها رفع كلفة الحصار. ومع تجدّد استهداف الناقلات وتعثّر التسوية، تستمرّ الأنظار متّجهةً إلى المضيق، الذي بات يمثّل ساحة الضغط الرئيسة بين طرفي الحرب. ويأتي ذلك فيما يستمرّ الخلاف على شروط العبور في «هرمز»، والذي مثّل جزءاً من الأزمة التي أطاحت مفاعيل «مذكرة التفاهم» الموقّعة في حزيران الماضي. ففيما تطالب إيران بوقف الحصار ورفع القيود الاقتصادية وتنفيذ التفاهم قبل فتح المضيق بالكامل، تشترط الولايات المتحدة إنهاء استهداف الملاحة وإتاحة العبور قبل أيّ خطوة أخرى. وبين مطالبة أمين «المجلس الأعلى للأمن القومي»، محسن رضائي، بـ«دبلوماسية بضمانات» وتعثّر الوساطات، لم تعُد الإدارة الأميركية تطرح الاتفاق النووي بوصفه المخرج الوحيد من الحرب؛ إذ ذهب وزير الطاقة الأميركي، كريس رايت، إلى أنه «قد لا يكون هناك اتفاق نووي»، وإن منع إيران من امتلاك سلاح نووي ممكن بوسائل أخرى -لم يوضحها-، مع إبقاء باب التفاوض مفتوحاً.

وكانت أعلنت «القيادة المركزية الأميركية»، قبل يومَين، ضرب ثلاث ناقلات نفط إيرانية، ردّاً على إطلاق «الحرس الثوري» صواريخ باليستية نحو حاملة طائرات ومدمّرة أميركيتَين. وقالت إن القطعتَين لم تُصابا، فيما تمّ تعطيل الناقلتَين «داوني» و«بالبوا» قبالة جزيرة خرج و«ستارك 1» قرب جاسك، وتدمير «كابلو»، المعروفة أيضاً باسم «نوكسن»، في خليج عُمان. وفي المقابل، أعلن «الحرس الثوري» استهداف ناقلات تسلك «مسارات غير مرخّصة» وسفناً مرتبطة بالولايات المتحدة.

وعقب هذا التصعيد المتبادل، رفع أمين «المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني، محسن رضائي، سقف الضغط، معلناً قرب تحديد «منطقة مقيّدة» تبدأ من خطّ الحصار الأميركي وتمتدّ نحو «هرمز» وأجزاء من الخليج، مهدّداً بإبراج السفن التي تدخلها على «لائحة العقوبات». وربط رضائي فتح المضيق بوقف الحصار والتهديدات والهجمات الأميركية. وفي السياق نفسه، قال رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، إن «عصر الردود المتناسبة انتهى»، وإن أيّ ضربة ستُواجه بردّ «أسرع وأثقل وأكثر إيلاماً»، ملوّحاً باستهداف أصول الطاقة المرتبطة بالولايات المتحدة في المنطقة، بما يفتح الباب أمام امتداد المواجهة إلى البنية النفطية في الخليج.

ومع ذلك، لا تعكس بيانات الملاحة إغلاقاً إيرانياً كاملاً للمضيق، كما لا تدعم الرواية الأميركية عن عودة الحركة الطبيعية إليه. فوفق بيانات «كبلر»، بلغ متوسّط عبور سفن السلع، عشر سفن يومياً خلال عشرة أيام، وهو الأدنى منذ شهر أيار، فيما لم تعبر سوى ناقلتَين يوم السبت وستّ يوم الأحد، ولم تخرج أيّ ناقلة خام عملاقة منذ الأربعاء. وفي محاولة لتأكيد استمرار التدفّقات في المضيق، قال رايت إن «أكثر من تسعة ملايين برميل تُعبر المضيق يومياً»، وإن الكمّيات، باحتساب خطوط الأنابيب التي تتجاوزه، بلغت «ثلثَي مستويات ما قبل الحرب أو أكثر». ولم يقدّم رايت أيّ ضمانٍ مطلقاً لسلامة الملاحة، رابطاً «العبور الآمن» بالتنسيق مع البحرية الأميركية، بما يبقي المرور محدوداً ومحكوماً بالحماية العسكرية والتهديدات الإيرانية. ويأتي ذلك فيما كشفت عمليات إزالة الألغام استمرار تلك المخاطر؛ إذ أفادت «فايننشال تايمز» بأن الولايات المتحدة نفّذت «عملية سرية» لإزالة الألغام امتدّت أربعة أشهر، بعدما قُدّر عددها في طرق ملاحية مهمّة بنحو 80.

في المقابل، أظهرت بيانات نقلتها وكالة «رويترز» تراجع صادرات الخام الإيرانية من نحو مليونَي برميل يومياً في آذار إلى 220 ـ 255 ألفاً في آب، بما يجعل الحصار البحري أكثر تأثيراً من العقوبات السابقة. غير أن ذلك لا يعني تعطّل الصادرات بشكل كامل؛ إذ يصعب رصد جانب واسع من مبيعات النفط الإيراني التي تتولّاها شبكات معقّدة للنقل والبيع وتحويل الأموال.

يضاف إلى ما تقدّم، أن كلفة الحرب لا تبقى محصورة بإيران؛ إذ بلغ متوسّط سعر البنزين في الولايات المتحدة 4,14 دولارات للغالون قبيل عطلة «يوم العمال» (أمس)، فيما سجّل الديزل 5,85 دولارات، قبل ارتفاعه إلى نحو 5,90 دولارات. ويقدّر متتبّع «كلفة طاقة حرب إيران» في كلية «واتسون» في «جامعة براون»، الكلفة الإضافية على المستهلكين الأميركيين بنحو «مئة مليار دولار منذ 28 شباط»، أي أكثر من 760 دولاراً للأسرة في المتوسّط. ويأتي ذلك فيما تجاوز سعر النفط الخام «برنت» 97 دولاراً ولامس 98 خلال التداولات، وسط تحذيرات من بلوغه 120 دولاراً إذا اتّسعت اضطرابات الشحن أكثر.

(الأخبار)

لا تعكس بيانات الملاحة إغلاقاً إيرانياً كاملاً لمضيق هرمز. كما لا تدعم الرواية الأميركية عن عودة الحركة الطبيعية إليه (من الويب)

ما بعد استهداف «غولدن غلوبال»
برّاك يُطمئن تركيا: عقوباتنا مركّزة

محمد نور الدين

تجهد تركيا كي لا تتورّط في الحرب الدائرة منذ أشهر بين الولايات المتحدة وإيران، مدركةً أن أيّ «دعسة ناقصة» قد تكلّفها الكثير. غير أن قرار الولايات المتحدة تشديد عقوباتها على الجهات المتعاونة اقتصادياً مع طهران، قد لا يبقي لأنقرة هامشاً واسعاً للمناورة. وبالفعل، كان من بين أولى الجهات التي طاولتها العقوبات الأميركية الجديدة، بنك تركي يُزعم ارتباطه بـ«الحرس الثوري الإيراني»، هو «غولدن غلوبال للاستثمار»، الذي يتّخذ من إسطنبول مقرّاً له. كما فُرضت عقوبات على شركتَين متفرّعتَين من البنك المذكور، هما «غولدن غلوبال لإدارة المحافظ» و«غولدن غلوبال لتاجير الأصول». أدّعت وزارة الخزانة الأميركية أنهما وفّرتا لطهران «وصولاً مصرفياً بالغ الأهمية يسمح لها بتحويل أموالها دولياً». وبحسب الوزارة، فإن «البنك التركي تأسّس لتحويل عائدات النفط الإيرانية المبيع للصين إلى تركيا، ومن ثمّ تحويلها إلى نقد أو ذهب من قبل مكاتب صرافة لصالح مؤسّسات مالية إيرانية تابعة لفيلق القدس التابع للحرس الثوري، كما قدّم خدمات مصرفية مراسلة لمؤسّسات مالية إيرانية».

من جهته، نفى «غولدن غلوبال»، الذي تأسّس عام 2019 في إسطنبول، المزاعم الأميركية، مؤكداً أنه «يحترم جميع اللوائح والأصول ومتطلّبات الامتثال المصرفية المحلّية والدولية المعمول بها». كما أوضح البنك، الذي يُعدّ أوّل مصرف استثماري في تركيا يمارس جميع أنشطته وفقاً لمبادئ التمويل غير الربوي، وتبلغ أصوله نحو 13 مليار دولار، أن «كلّ الأسماء الواردة في قرار العقوبات لا علاقة لها بالبنك، وليست من عملائه». وعلى خلفية هذا الأخذ وهذا الردّ، دخل السفير الأميركي في تركيا، توم برّاك، على خطّ طمأنة تركيا، مبيّناً أن «هذه العقوبات تستهدف أنشطة مؤسّسة واحدة، وليس دولة أو نظاماً مصرفياً أو حليفاً». وأشار إلى أن «وزارة الخزانة الأميركية كانت على اتصال مباشر ومستمرّ مع نظيرتها التركية طوال هذه العملية، معتبراً أنه «سيكون من الخطأ الفادح تفسير هذا الإجراء على أنه حكم ضدّ تركيا، سواء في واشنطن أو أنقرة». لكنه لمّح إلى شبهات في النظام المصرفي التركي، قائلاً إنه «من مصلحة تركيا أن يكون نظامها المصرفي نظيفاً وموثوقاً به ولمحصّناً ضدّ الاستغلال»، مضيفاً أنه «لا توجد دولة أخرى لديها مصلحة أكبر من تركيا، في منع استخدام مؤسّساتها لأغراض لا توافق عليها الحكومة مطلقاً».

لكن رغم «تطمينات» برّاك، فإن مشروع العقوبات الأميركية على الشركات المتعاونة مع إيران، قد يتحوّل، وفقاً للباحث محمد أوغوتشو، إلى «صدمة اقتصادية واستراتيجية لتركيا. فالتصعيد المتزامن للعقوبات على إيران، كما روسيا، لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه ارتفاع في أسعار الكهرباء والنفط والغاز الطبيعي فقط، بل هو يطاول كلّ الخدمات المتّصلة بتلك الموارد». واعتبر أوغوتشو أن «فرض عقوبات على مصرف تركي، هو رسالة إلى المصارف الأخرى التي ستتلجم سلوكها، وتمتنع عن أيّ معاملات قد ترى فيها مخاطر فرض عقوبات. وهذا سوف يؤدّي إلى تكبيل الحركة المصرفية وتباطئها والحدّ من نمو القطاع واستثماراته». وراى أن «مشكلة تركيا أنها مُحاطة ببلدَين مهمَّين لها على صعيد الطاقة: روسيا من الشمال، وإيران من الجنوب. فتركيا تستورد جزءاً كبيراً من النفط الخام والغاز الطبيعي من روسيا، وأيّ عقوبات على شركات نفط تتعامل مع روسيا ومع إيران، سوف تنعكس ارتفاعاً كبيراً في تكاليف الطاقة. وحتى لو حاولت تركيا أن تستعيض عن الغاز والنفط الروسيَّين، فلن يكون ذلك من دون تكلفة باهظة، ولا سيما نظراً إلى خدمات النقل العالمية وغيرها. ولكن هل يمكن إيجاد بدائل للنفط الروسي في أماكن أخرى بالكمّية نفسها، والسهولة اللوجستية عينها، وبالأخصّ بالسعر ذاته؟ هنا تكمن المشكلة، حيث ستنعكس التكلفة على كلّ القطاعات».

وبالنسبة إلى العقوبات المتّصلة بالنفط، المفروضة على إيران، فهي «قد تقلّل واردات تركيا من إيران، وهذه ليست مشكلة كبيرة في ظلّ توفير آذربيجان بدائل، وبدء إنتاج البحر الأسود، وبناء محطّات الغاز الطبيعي المسال». وعليه، ذهب أوغوتشو إلى أن «تركيا تمتلك مرونة أكبر تجاه إيران»، لكنه نبّه إلى أن ذلك لن يكون من دون ثمن؛ إذ إن «شراء الغاز والنفط من السوق الدولية، بدلاً من أنابيب موجودة منذ سنوات كثيرة، وبكلفة نقل أقلّ بكثير، سينعكس، بسبب ارتفاع الأسعار، على الدولة وعلى المواطن، وسيتوسّع عجز الحساب الجاري، وينعكس على الصناعة. ستصبح تركيا، بشراء الطاقة نفسها بسعر أعلى، أفقر. وهنا، قد تبلغ نقطة الانهيار في القطاع المصرفي، والتي تمثّل مصدر القلق الأكبر لتركيا». وبحسب الكاتب، فإنه «يمكن لبيان بسيط من وزارة الخزانة الأميركية، إلى بنك تركي مراسل، أن يشعل ردود فعل كثيرة. وستخضع المدفوعات لتدقيق أطول، وستصبح خطابات الاعتماد أكثر كلفة، وسيتقلّص تمويل التجارة، وستصبح شركات التأمين أكثر حذراً، وستطالب شركات الشحن برسوم إضافية، وستبدأ إدارة الشركات في تجنّب المعاملات غير المخطورة قانوناً. أحياناً يكون الخوف من العقوبات، وليس نصّ العقوبات نفسه هو ما يوقف التجارة». يضاف إلى ما تقدّم، أنه «إذا أصبح تحويل الأموال وأنظمة الدفع ورحلات الطيران أكثر صعوبة، فلن يقتصر ذلك على الشركات الكبرى للطاقة، بل سيمتدّ ليشمل الفنادق والمتاجر وشركات السياحة من طرابزون إلى إسطنبول وانطالية».

وخلص أوغوتشو إلى القول إن «معضلة تركيا أن الجغرافيا تربطها بالشرق، والمال بالغرب. ولا يمكنها تغيير الجغرافيا واختيار جيرانها، ولكن يمكن تحديد المخاطر والاستعداد المسبق لحماية مصالح تركيا، واقتصادها، ومساحة المناورة المتاحة لها».

> ثمّة مخاوف من أن توّدي العقوبات إلى تكبيل الحركة المصرفية وتباطؤها

اليمن

تحريك جبهات إضافية شرقاً السعودية تسند حلفاءها... من الجو

صنعاء - **رشيد الحداد**

وسط تواصل تقدّم قوات صنعاء في مختلف الجبهات المشتعلة غربي اليمن، وفشل الفصائل المسلحة التابعة للسعودية في تحقيق مكاسب عسكرية كبرى في تلك الجبهات، حاولت السعودية، أمس، نقل المعركة إلى محافظة الجوف شرقي البلاد، حيث شنّت غارات كثيفة أدّت إحداها إلى مجزرة في إصلاحية. لكن تلك المحاولة قوبلت بردّ سريع من قبل قوات صنعاء التي كانت على استعداد لصدّ أيّ تحركات عسكرية معادية في جبهات مأرب والجوف.

وسُجّل، أمس، دخول سرب من الطيران الحربي السعودي من طراز «إف 15»، المعركة، حيث شنّت تلك الطائرات سلسلة غارات جوية تجاوزت الـ40، طاولت مناطق في محافظات الجوف، ومأرب، والبيضاء، والضالع، وتعز، وهو ما عدّه مراقبون ردّ فعل هستيريا على سقوط أهم الجبهات الحاكمة في غربي تعز وجنوبيها، حيث تتقدّم قوات صنعاء في عشرات المواقع في جبهات مديرية موزع القريبة من مدينة المخا. ووفق أكثر من مصدر محلّي تحدّث إلى «الأخبار»، فإن تلك القوات، مسنودة برجال من قبائل تعز، استطاعت السيطرة على جبل غباري الواقع في إطار مديرية الوازعية والمطلّ على أجزاء واسعة من مديريتي موزع ومقبنة، بالإضافة إلى إشرافه على مفرق البرح الاستراتيجي.

وتزامن ذلك مع تأكيد مصدر عسكري في تعز، لـ«الأخبار»، سيطرة «أنصار الله» على نقيل الكورة، إثر مواجهات عنيفة أنهار خلالها ما بقي من المواقع في جبهتَي غباري والعقمة، اللتين تعدّان الأقرب إلى مفرق المخا. ووفق المصدر، فإن «كافة المرتفعات الحاكمة التي تشرف على خطوط الإمداد والحركة التي تربط ريف تعز الغربي بالساحل الغربي وطريق تعز - المخا، وكذلك المناطق المطلّة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ستبقى تحت سيطرة قوات صنعاء، ولا يمكن للعدو أن يحقّق أيّ أهداف في هذه المعركة التي يخوضها من أجل تنفيذ أجندات أميركية - إسرائيلية».

في المقابل، وفي محاولة لتخفيف الضغط العسكري على جبهات الساحل الغربي، سعت الرياض إلى إحراز تقدّم موازٍ في جبهات محافظة الجوف شرقي اليمن، وذلك عبر تنفيذ عملية زحف عسكري واسعة قادتها «قوات الطوارئ» التابعة لها في صحارى المحافظة، إلا أن تلك المحاولات التي اعتمدت فيها الرياض على عنصر المباغتة، قوبلت بالصدّ. وبحسب المصدر العسكري نفسه، فإن «قوات الطوارئ» شنّت هجوماً في اتجاه جبال اللبنات في الجوف، وإنه تمّ تدمير عشرات المدرّعات وقتل وإصابة عدد من عناصرها، بواسطة عدد من الصواريخ البالستية. وفي أعقاب ذلك، شنّ الطيران السعودي سلسلة غارات جوية هستيرية على عدد من المناطق الواقعة في نطاق محافظة الجوف، أدّت إلى وقوع ضحايا مدنيين، خاصة في ضربة أصابت «إصلاحية الجوف المركزية» في مدينة الحزم، عاصمة المحافظة. وأكد المتحدث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، أن «العدو السعودي أقدم على خطوات تصعيدية بشنّ غارات جوية، وارتكاب مجازر كانت آخرها مجزرة الجوف، وتحليق بطيران التجسّس، وإمداد مرتزقته بمختلف أنواع الأسلحة». وهدّد بأن «العدوان السعودي المستمر على اليمن لن يبقى من دون ردّ وعقاب»، محمّلاً الرياض «عواقب إجرامها بحق الشعب اليمني». كما أعلن سريع، مساء أمس، إسقاط طائرة استطلاع مسلّحة من نوع «CH4» تابعة للسعودية، وذلك في أثناء قيامها بمهام عدائية في أجواء محافظة الجوف، لتكون تلك الطائرة هي الرابعة من نوعها التي يتمّ إسقاطها خلال 24 ساعة.

وفي حين أكدت وكالة «رويترز»، أمس، تعرّض منشأة مصافي جيزان التابعة لشركة «أرامكو» جنوبي السعودية، لاستهداف يُعتقد أنه تمّ بطائرات مسيّرة، توعّدت مصادر عسكرية وسياسية في صنعاء، المملكة، بمواجهة التصعيد بالتصعيد. وقالت المصادر إنه «إذا قرّرت السعودية الدخول في حرب شاملة، فإن خياراتنا مفتوحة ومتعدّدة»، مضيفة أن «ضباطاً سعوديين عقدوا لقاءات بقيادات عسكرية جنوبية في محافظَتَي البيضاء والضالع، ووعدوهم بدعم مالي وجوي».

> **صنعاء تتحدّث عن خيارات مفتوحة إذا قرّرت الرياض الدخول في حرب شاملة**

وكان شنّ الطيران الحربي السعودي سلسلة هجمات جوية على عدد من مديريات البيضاء الواقعة على خطوط التماس، كالزاهر وذي ناعم، وسط مساعٍ لإشعال جبهات البيضاء ومأرب والضالع وشبوة. ووفق مراقبين في صنعاء فإن خطّة تكثير الجبهات تهدف إلى تشتيت قدرات «أنصار الله» وجهودها، وهو ما سبق أن فعلته السعودية عندما فتحت نحو 52 جبهة في الداخل خلال السنوات الماضية، وانتهت أغلبها بتعاظم نفوذ قوات صنعاء على الأرض.

صورة وزعها «الإعلام الحربي اليمني» لقصف معسكر تابع للسعودية في منطقة الودحية القريبة من الحدود (أ ف ب)

تقرير

التضييق على العمالة المصرية أبو ظبي «تنتقم» من القاهرة

القاهرة - **الأخبار**

تسود حال من الارتباك دوائر صنع القرار في مصر، مردّها طريقة تعاطي الإمارات مع عدد من الملفات المرتبطة بالقاهرة، والتضارب بين ما يجري الاتفاق عليه في الاتصالات الرسمية وما يُنفَّذ على أرض الواقع، بحسب ما تفيد به مصادر مصرية «الأخبار». وإذ تُمثّل أحدث فصول هذا التضارب في القرار المفاجئ الصادر عن الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد، بالعفو عن عبد الرحمن يوسف القرضاوي، تشير المصادر إلى أن القاهرة «لم تُبلَّغ بقرار العفو الإماراتي قبل صدوره بوقت كافٍ، بتيح مناقشة إمكان ترحيل القرضاوي إلى مصر، حيث هو مطلوب قضائياً»، مضيفةً أنه كان يُفترض فسح مجال أكبر للتعاون بين البلدين في هذه القضية، لا سيما مع وجود وقائع سابقة مماثلة، لافتةً إلى أن قرار العفو جاء، بصورة أساسية، استجابةً لمطالب تركية. وكان تمّ اعتقال القرضاوي، الشاعر المصري - التركي ونجل رجل الدين الراحل يوسف القرضاوي، في لبنان في كانون الأول 2024، وذلك بعدما أدلى بتعليقات تنتقد السلطات الإماراتية والسعودية والمصرية في مقطع فيديو نشر على الإنترنت.

يحرص المسؤولون المصريون على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة ولو على مستويات أدنى (هنا الويبو)

وعقب تسليمه إلى الإمارات؛ قضت «محكمة أبوظبي الاتحادية الاستئنافية»، بتاريخ 27 آب الماضي، بإدانته بالجرائم المسندة إليه، ومعاقبته بالسجن لمدة 10 سنوات وتغريمه مبلغ مائتَي ألف درهم، قبل أن يُفرج عنه بالعفو الرئاسي.

إزاء ذلك وغيره من الإجراءات، ورغم المحاولات المصرية المتكرّرة لاحتواء أيّ توتر مع أبو ظبي عبر قنوات مختلفة، بما فيها المستوى الرئاسي، فإن ما يثير «حيرة» المسؤولين المصريين الآن، بحسب المصادر، هو عدم وضوح ما ستلتزم به الإمارات عملياً من «التفاهمات» مع مصر، خصوصاً في ظلّ استمرار إجراءات التضييق التي تطاول العمالة المصرية على الأراضي الإماراتية، والتي باتت تشكّل «مصدر قلق واضح» لدى القاهرة. ورغم تأكيد أبو ظبي أن ما يجري «لا يرتبط بأيّ توترات سياسية بين البلدين»، وأن الحالات المسجّلة تظلّ محصورة، ترى القاهرة أن الحالات التي أمكن توثيقها ليست فردية، خصوصاً أنها تطاول قطاعات محدّدة من العمالة المصرية.

وكانت أزمة العمالة المصرية في الإمارات بدأت مع اندلاع العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران، والذي تبعه ترحيل آلاف المصريين إلى بلدهم. وحينها، لم تقتصر الإجراءات على تحجيم منح التأشيرات للعمالة المصرية أو إنهاء عقود بعض العاملين في مواقع حساسة -على غرار «مركز الإمارات للسياسات»- فحسب، إنما امتدّت أيضاً إلى إلغاء آلاف تأشيرات الإقامة لعائلات مقيمة بالفعل في الإمارات، فضلاً عن تعذّر عودة بعض العاملين إلى أعمالهم بعد انتهاء إجازاتهم السنوية. كذلك، طاول إلغاء الإقامات مصريين يعملون في مهن مختلفة، من دون تقديم توضيحات بشأن الأسباب، في وقت باتت فيه طلبات تأشيرات الزيارة والسياحة للمصريين تستغرق وقتاً أطول.

> **تمتدّ الإجراءات الإماراتية إلى تجميد مناقشات مرتبطة بملفات اقتصادية**

ويُسجَّل ارتفاع غير مسبوق في معدّلات رفضها.

وفي ظلّ هذه المعطيات، تبدي المصادر خشية من استمرار التضييق على المصريين الموجودين بالفعل في الإمارات، واحتمال استخدام ملفهم أداةً للضغط على القاهرة. وممّا يعزّز تلك المخاوف، أن الجانب المصري «لا يعرف على وجه الدقة أسباب الموقف الإماراتي أو كيفية التعامل معه، لا سيما في ظلّ غياب مطالب محدّدة يمكن مناقشتها بين الطرفَين» -وفقاً للمصادر-. ويأتي ذلك فيما يتمّ تجميد أو تأخير مناقشات مرتبطة بملفات اقتصادية، فضلاً عن إرجاء لقاءات رسمية للمسؤولين المصريين مع نظرائهم الإماراتيين. بذريعة انشغالات الأخيرين. ورغم تراجع مستوى التنسيق في المدة الأخيرة، على خلفية تباينات في الرؤى حيال العدوان على إيران، يحرص المسؤولون المصريون على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة، ولو على مستويات أدنى، وذلك وفقاً للمصادر نفسها، التي تشير أيضاً إلى أنه من المفترض أن يؤدي وزير الإعلام المصري، ضياء رشوان، دوراً في الاتصالات بين الجانبَين خلال الأيام المقبلة. وإلى جانب تلك القناة، تشير التقديرات المصرية إلى احتمال إجراء مباحثات مباشرة على المستوى الرئاسي، سواء عبر تبادل الزيارات أو عبر اتصالات هاتفية بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره الإماراتي.

تقرير

إغلاق القوائم الانتخابية اليوم
إسرائيل تدخل الأسابيع الحاسمة

يحيى دبوق

حتى الساعة العاشرة من مساء اليوم، يتوجّب على الأحزاب الإسرائيلية إتمام تشكيل قوائمها وتسجيلها رسمياً في «الكنيست». يعني ذلك تثبيت التحالفات داخل كلّ معسكر، وترتيب القوائم، وتوزيع المقاعد بين الأحزاب المتحالفة، وانتقال المنافسة من الغرف المُغلقة إلى مواجهة مفتوحة على أصوات الناخبين. والمنافسة هذه، لن تكون محصورة بين المعسكرَين، بل ستمتدّ أيضاً إلى داخل كلّ معسكر، حيث تسعى بعض الأحزاب المتحالفة إلى تعظيم حصّتها من المقاعد على حساب شركائها.

تقدّم استطلاعات الرأي المتكرّرة، التي تكاد نتائجها تستقرّ عند مستويات متقاربة، صورة أوّلية لموازين القوة التي تَدخل بها الأحزاب هذه المرحلة. فمعسكر رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، يَقرب أن يكون ثابتاً عند 50 مقعداً، أي بما يَبعد بنحو 11 مقعداً عن الأغلبية المطلوبة لتشكيل حكومة مستقلّة. والمُحدّدة بـ61 من أصل 120. وفي المقابل، تقترب الكتلة المنافِسة من 60 مقعداً، ما يجعلها أقرب إلى الأغلبية، وإن كانت الاستطلاعات تتفاوت في تقدير المسافة التي تفصلها عن عتبة الحكم، بين مقعد واحد في بعضها، وعدّة مقاعد في أخرى. وعلى أيّ حال، فالاستطلاعات كافة لا تمنح أيّاً من المعسكرَين صفة الفائز؛ فالمقاعد التي لا تذهب إلى أيّ منهما، والتي تتجاوز في بعض التقديرات 10، تتركّز أساساً لدى الأحزاب الممثّلة لفلسطينيي عام 1948، التي لا يبدو أن أيّاً من الأحزاب اليهودية مستعدّ، في الظروف السياسية الراهنة، لبناء ائتلاف معها.

بدءاً من مساء اليوم، ينطلق السباق الانتخابي بين المعسكرَين، بشكل أكثر حدّة ووضوحاً، وسط مخاوف من ضياع الأصوات داخل المعسكر الواحد، خصوصاً لدى نتنياهو. وإذ تبلغ نسبة الحسم (العتبة الانتخابية) حالياً 3,25 % من مجموع أصوات الناخبين، أي بما يصل إلى 4 مقاعد، فإن هذه العتبة قد تدفع الناخبين إلى إعادة حساباتهم كلّما اقترب موعد الاقتراع. إذ ربّما يلجأ مؤيّدو الأحزاب المتأرجحة حول نسبة الحسم، إلى التصويت الاحتياطي، أي منْح أصواتهم لأحزاب أكبر ضمن المعسكر نفسه، وذلك بغية ضمان دخولها «الكنيست»، وحرمان الخصم من فرصة الاستفادة من أصواتهم الضائعة. بتعبير آخر، يمكن أن يتبدّل تموضع كتلة من الناخبين في اللحظة الأخيرة، بدافع من البحث عن الخيار الأكثر أماناً، أو الأكثر قدرة على التأثير في النتيجة. لكن في الوقت نفسه، هناك الكثير ممّن يبقون على خياراتهم، حتى في الكتلة التي لن تتجاوز العتبة، وهو ما يعني ضياع أصواتهم في نهاية المطاف.

إلى جانب هؤلاء، يشكّل الناخبون المتردّدون هدفاً للمعسكرَين؛ إذ إن مواقفهم تظلّ قابلة للتغيّر، خصوصاً خلال الأسابيع الأخيرة، بل وحتى قبل الانتخابات بيوم واحد، وهو ما يمكن أن يؤثّر مباشرة في توزيع المقاعد بين المعسكرَين. والمعركة على هذه الكتلة تُخاض عبر تكثيف الدعاية والحملات الإعلامية الهادفة إلى استمالتها، والمتركّزة على إبراز إخفاقات الخصوم، والترويج للإنجازات الذاتية. وفي هذا المجال، تَبرز العوامل الأمنية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تؤثّر في مجرى الانتخابات؛ فقد يؤدي تصعيد عسكري على إحدى الجبهات، أو تطوّر سياسي غير متوقّع، إلى تغيير أولويات الناخبين، وإعادة ترتيب القضايا التي تحسم خياراتهم. ومن هنا، تكتسب الأيام الخمسون المقبلة أهمية خاصة، نظراً إلى أنها تترك مساحة زمنية كافية لظهور متغيّرات طارئة، يمكن أن ترفع أسهم أحزاب وتُضعِف أخرى، خصوصاً في ظلّ الموقع المتقدّم الذي تحتلّه المسألة الأمنية في المجتمع الإسرائيلي حالياً.

بالعودة إلى إغلاق القوائم رسمياً، فهو لن يُكفل انتهاء الضغوط السياسية داخل الكتل المتنافسة؛ إذ قد تستمرّ محاولات دفع بعض الأحزاب الصغيرة إلى إعادة النظر في خوض السباق، أو تشجيع قواعدها الانتخابية على التصويت لحزب آخر، ولا سيما إذا ما أظهرت استطلاعات متتالية أن استمرارها قد يؤدّي إلى تبديد أصوات معسكرها. وممّا يعزّز فرص تلك المحاولات، أن الأرقام في ما بين المتنافسين شديدة التقارب، وأن تغيّراً بسيطاً في خريطة التصويت، من مثل انتقال أصوات محدودة بين أحزاب متقاربة في الحجم، أو فشل حزب صغير في تجاوز العتبة الانتخابية، قد يؤدّي إلى انقلاب التعادل السببي، ويؤثّر في قدرة أحد الطرفَين على الوصول إلى أغلبية «الكنيست» المطلوبة.

في النتيجة، بين الخشية من العتبة الانتخابية، وتردّد الناخبين، والتطوّرات الأمنية، واللعبة السياسية، والمزايدات، و«التخوين»، تبقى الخريطة الإسرائيلية مفتوحة على احتمالات عدّة، ما يعني أنه من المبكر الحكم بأيّ نتيجة يمكن أن تفضي إليها الانتخابات، بما فيها سقوط نتنياهو وائتلافه الحالي.

سوريا

أول نشرة بيانات للنفط السوري: لا إجابات شافية

دمشق - **الأخبار**

لا يزال قطاع النفط السوري، في بعض جوانبه، أسير حال من الغموض وغياب الشفافية. إذ يقدّر ما تَضمّنته البيانات الأخيرة المنشورة عن أداء القطاع خلال النصف الأول من العام الحالي، من أرقام ومعلومات، فهي أثارت، في المقابل، مزيداً من التساؤلات والمخاوف، سواء حيال دقّة الأرقام المقدّمة، أو على مستوى أداء القطاع ككل، ولا سيما في ضوء اختناقات التوزيع التي شهدتها البلاد أخيراً.

ومن ثمّ، جاءت بيانات وزارة المالية المتعلّقة بتتبّع تنفيذ الموازنة العامة للنصف الأول، وما حملته من توضيحات حيال مساهمة النفط في الإيرادات المتحقّقة وتوقيت توريدها، لتضاعف تلك التساؤلات، التي يبدو أن الحكومة الانتقالية ليست جاهزة للإجابة عنها بشفافية وموضوعية، خصوصاً أنها ستكون مضطرّة، والحال هذه، إلى إدانة أداء بعض مؤسّساتها. فهل تكمن المشكلة في ضعف عملية إنتاج البيانات وجمعها، أم في طريقة عرضها وتقديمها إلى الرأي العام؟

من الإنتاج إلى الاستيراد

حرصت وزارة الطاقة، في تقرير الأداء الموجز الذي أصدرته أخيراً، على تقديم بيانات كميّة يَصعُب معها على المتابع تقييم الأداء ومقارنته بسنوات سابقة، وتحديداً في بندَي تكرير النفط والمشتقات المطروحة للاستهلاك المحلي. ولذلك، يجدُر تفصيل هذه البيانات وتحليلها، بغية الوصول إلى رؤية أكثر موضوعية لأداء القطاع النفطي خلال المدة الماضية، والأهمّ تفسير أزمات التوزيع الأخيرة، من سوء مواصفات بعض المشتقّات المنتجة إلى عدم توافرها في محطات الوقود.

بحسب بيانات الوزارة المنشورة، بلغت كمية النفط المنتَجة، خلال الأشهر الستة الأولى، نحو 14,8 مليون برميل، أي بمتوسط يومي يقارب 82 ألف برميل. وهذا الرقم يقلّ بنحو 51 ألف برميل عن ذلك الذي أعلنه مدير «الشركة السورية للبترول» في نيسان الماضي، حين قال إن الإنتاج اليومي وصل، بعد استلام حقول النفط في المنطقة الشرقية، إلى نحو 133 ألف برميل، علماً أن مدير الشركة نفسه كان قد تحدّث، في شباط الماضي، عن وصول الإنتاج اليومي آنذاك إلى نحو 100 ألف برميل!

وتُظهر عملية احتساب المتوسط اليومي أيضاً، أن إنتاج الغاز الطبيعي النظيف بلغ، خلال المدة المذكورة، نحو 6,9 ملايين متر مكعب يومياً، بانخفاض واضح عن المتوسّط المسجّل في عام 2024. وهو ما يطرح تساؤلات عن الأسباب الحقيقية لهذا الانخفاض، ولا سيما بعد مرور عام ونصف العام على سقوط النظام السابق، وما تخلّل هذه المدة من تطورات إيجابية على صعيد رفع العقوبات الغربية، ودخول شركات عربية وأجنبية للاستثمار في قطاع الغاز، وعودة حقول النفط والغاز إلى سيطرة الحكومة الانتقالية، وما إلى ذلك.

أمّا في مجال الاستيراد، الذي بقيت البلاد مضطرّة إليه، فتكشف أرقام الوزارة، بعد تحويلها من الطن إلى وحدات القياس المتداولة لكلّ مادة، أن متوسط مستوردات سوريا اليومية من النفط الخام بلغ نحو 60 ألف برميل، ومن المازوت نحو 3,7 ملايين ليتر، ومن البنزين نحو 2,09 مليون ليتر، ومن الفيول نحو 177 طناً. كذلك، بلغت مستوردات الغاز الطبيعي نحو 5,6 ملايين متر مكعب يومياً، والغاز المنزلي أكثر من ألف طن، أي ما يعادل 100 ألف أسطوانة سعة 10 كيلوغرامات.

غير أن الوزارة لم تذكر قيمة هذه المستوردات، كما هو متعارف عليه، سواءً بشكل إجمالي أو لكلّ مادة على حدة، كما لم تحدّد مصادرها، ولا سيما مستوردات الغاز الطبيعي.

مصيبة بيانات التكرير

على أن الجانب الأكثر إثارة للغموض والجدل، يتعلّق ببيانات تكرير النفط الخام. إذ اكتفت الوزارة بذكر رقمَين فقط: كمية النفط الخام المكرّر، والبالغة نحو مليونَي طن، وكمية المشتقات النفطية الناتجة من عمليات التكرير تلك، والمقدّرة بنحو 1,97 مليون طن. وبلغة وحدة القياس الأكثر تداولاً للنفط، أي «البرميل»، يبلغ متوسط كمّيات الخام المكرّرة يومياً، استناداً إلى بيانات الوزارة، نحو 80 ألف برميل. وهذا الرقم يقلّ بنحو 62 ألف برميل عن مجموع متوسّط الإنتاج المحلّي اليومي ومتوسّط الخام المستورد يومياً. فأين ذهب الفارق؟ وهل يعود إلى خطأ في إعداد البيانات وجمعها في مراحلها المختلفة، أم أن ثمة تفسيراً آخر؟

بعض المعنيين في القطاع النفطي، ممّن تحدّثت إليهم «الأخبار»، رجّحوا أن تكون بيانات التكرير الواردة في مؤشرات وزارة الطاقة مقتصرة على الكميات التي استقبلتها مصفاتا «حمص» و«بانياس»، فيما ذهب جزء من بقية النفط الخام إلى التخزين، وخُصّص جزء آخر، غير معلن، للحراقات التي لا تزال تعمل في مناطق الشمال. ويستند هؤلاء إلى ما أُثير أخيراً عن وجود رواسب بكميات كبيرة في بعض شحنات البنزين الموزّعة على محطات الوقود، والتي تبيّن أنها كميات جرى تكريرها في الحراقات. وهنا، يبرز سؤالان: ما كمية النفط الخام التي تحصل عليها هذه الحراقات؟ ولماذا لا تزال تعمل ما دامت الطاقة الإنتاجية للمصفاتَين المذكورتَين تتجاوز 220 ألف برميل يومياً؟

المقال كاملاً على الموقع

الكرة الأوروبية

دوري أبطال أوروبا بصيغته الجديدة: هل نجحت الـتجربة؟

عشية انطلاق النسخة الثالثة من دوري أبطال اوروبا بصيغته الجديدة يُطلّ سؤالٌ اساسي حول إذا كان التغيير الذي حدث يستحق كل ذاك الضجيج الذي رافقه. وذلك وسط انقسام في الرأي حول جدوى الصيغة المستحدثة

مجرد المشاركة في دوري ابطال اوروبا هو امتياز للاي نادٍ حتى لو لم يكن كبيرا وصاحب القاب كثيرة (ارشيف)

بعد موسمين من اعتماد نظام مرحلة الدوري في مسابقة دوري ابطال اوروبا، بات في الإمكان الانتقال إلى مرحلة التقييم الفعلي لـ «الثورة» التي أرادها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم عندما أعلن النظام الجديد للبطولة القارية الأم.

الهدف كان واضحاً وقتذاك وهو إرساء المزيد من المباريات الكبيرة، المزيد من المنافسة، والمزيد من الإثارة حتى الجولة الأخيرة للدور الأول. وبعد موسمين، يمكن القول إن هذا الهدف تحقق إلى حدٍّ بعيد، إذ إن أبرز إيجابيات الصيغة الجديدة هي أنها قلّصت إلى حدٍّ كبير مساحة المباريات التي لا تحمل أهمية حقيقية، ولو أن المسابقة شهدت تسجيل عدد من النتائج العريضة خلال مرحلة الدوري. ففي النظام القديم، كانت بعض المجموعات تُحسم مبكراً بالنسبة إلى هوية المتأهّلين عنها، ما يجعل الجولات الأخيرة أقل إثارة بالنسبة إلى عددٍ من الفرق.

أما في النظام الجديد، فإن كل نقطة تقريباً تدخل مباشرةً في حسابات ترتيب الفرق الـ 36، وقد ظهرت هذه الميزة بوضوح منذ الموسم الأول، عندما شهدت الجولة الأخيرة منافسة متزامنة على التأهل المباشر، وعلى دخول الملحق، وعلى تحسين المراكز لتجنّب خصوم أقوى في الأدوار الإقصائية، وسط تغيّر مركز 35 فريقاً من أصل 36 مرة واحدة على الأقل، في مؤشرٍ واضح على تصاعد حجم الإثارة.

أما الأهم، فهو أن الجولة الأخيرة لم تعد مجرد مجموعة مباريات متفرّقة، بل تحوّلت إلى ليلةٍ أوروبية واحدة مفتوحة على جميع الاحتمالات. 18 مباراة تقام في الوقت عينه، وهدفُ في مدينة يمكن أن يغيّر وضع فريق في مدينةٍ أخرى. هذه المسألة تحديداً كانت أحد الأهداف التي أراد الاتحاد الأوروبي للعبة تحقيقها بمعنى تحويل المرحلة الأولى إلى دوري حقيقي، حيث يصبح كل هدف وكل نقطة وكل مركز ذا قيمة.

المواجهات الكبرى اكثر

وانطلاقاً ممّا أفرزته القرعة أخيراً، وما ينتظرنا في النسخة الجديدة، أصبح جلياً أن نوعية المباريات القوية أضحت أكثر، إذ إن أي فريق كبير لا بدّ أن يواجه خصمين من الفئة الأولى في بداية المشوار، وذلك دون انتظار الأدوار الإقصائية لمواجهة الخصوم الأقوياء.

وبفعل تضمّن كل مسار فرقاً من مستوياتٍ مختلفة، حصلت الأندية الأقل شهرة أو قوة إذا صح التعبير على فرصة اختبار نفسها أمام مستويات مختلفة من المنافسة، وقد نجح بعضها في تحقيق مفاجآت عدة.

وعند الحديث عن مفاجآت الصيغة الجديدة، كان بطل الموسم الماضي، أي باريس سان جيرمان الفرنسي، هو إحداها، إذ أنهى مرحلة الدوري في المركز الـ 11 أي خارج المراكز الثمانية المؤهلة مباشرة، فاضطر إلى خوض الملحق، لكنه واصل طريقه حتى النهائي، ليحتفظ بعدها باللقب على حساب أرسنال الذي حقق الفوز في مبارياته الثماني كاملةً.

المال لاعب اساسي

لكن لا يمكن تقييم التغيير بعيداً عن العامل الاقتصادي، إذ إن توسيع البطولة إلى 36 فريقاً وزيادة عدد المباريات يفتحان الباب أمام إيرادات أكبر من حقوق البث والرعاية والتسويق، وهو أحد الأسباب المنطقية خلف إصلاح المسابقة.وقد أعلن الاتحاد الأوروبي منذ البداية أن النظام الجديد صُمّم أيضاً لتوليد إيرادات يمكن توزيعها على الأندية والبطولات والاتحادات الوطنية.

لذا لا ضير من القول إنه تمّ تغيير وجه البطولة لسببين أساسيين، أوّلهما تحسين المنتج الرياضي للناحية الفنية والتنافسية، وثانياً تعظيم قيمته التجارية للمسابقة التي تدرّ المليارين أصلاً.

> لا يمكن دمغ سوى النجاح عند الحديث عن مسابقة مليئة بالدراما والاهداف

بطبيعة الحال لا يمكن دمغ سوى النجاح عند الحديث عن مسابقة مليئة بالدراما والأهداف التي بلغ إجمالي عددها في نسخة 2025-2026، بما فيها التصفيات، 655 هدفاً في 189 مباراة، بمعدل 3,47 أهداف للمباراة.

لكن نجاح الصيغة في جوانب محدّدة لا يعني أنها مثالية، إذ لا تزال هناك أسئلة حول كثافة مباريات الروزنامة، والتفاوت الكبير في الإمكانات والجوائز المالية بين الأندية.

ومع ذلك، هناك حقيقة يصعب تجاهلها وهي أن «التشامبيونز ليغ» لم تفقد هويتها بعد التغيير الذي أصابها، إذ بقيت ليالي الثلاثاء والأربعاء تحظى بنسب مشاهدة عالية، وبقيت مباريات خروج المغلوب هي قلب البطولة.

ببساطة، لا يحتاج دوري الأبطال بالضرورة إلى المزيد من المباريات لكي يبقى عظيماً، إذ جلّ ما هو بحاجةٍ إليه مسألة أساسية وهي أن تبقى المباريات التي تخوضها الفرق ذات قيمة، وأن يبقى الوصول إلى مرحلة الدوري على الأقل امتيازاً نظراً إلى قيمة المسابقة الأشهر على صعيد الأندية.

(الأخبار)

أخبار عالميّة

قمّة بين الريال وإنتر

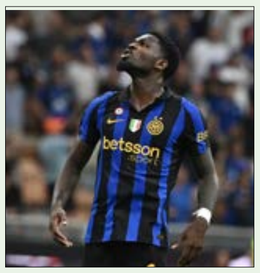

تنطلق اليوم مباريات الجولة الأولى من مسابقة دوري أبطال أوروبا لكرة القدم، فيلعب آيك أثينا اليوناني مع لاسك النمساوي، وكلوب بروج البلجيكي مع أستون فيلا الإنكليزي (الساعة 19:45 بتوقيت بيروت).

أما الساعة 22:00 بتوقيت بيروت، فتُلعب مباريات قوية بلقاء فياريال الإسباني مع بروسيا دورتموند الالماني على ملعب الأخير، فيما يحل بروتو البرتغالي ضيفاً على مانشستر سيتي الإنكليزي. ويستضيف نادي ليل الفرنسي نظيره ريال بيتيس الإسباني، فيما ستكون القمّة المنتظرة من الجمهور العالمي في العاصمة الإسبانية مدريد بلقاء ريال مدريد ونظيره إنتر ميلانو الإيطالي. وتعتبر المباراة الأولى مهمة جداً للاندية إذ إن الفائز سيأخذ دفعة معنوية كبيرة. وستكون مواجهة مدريد منتظرة خاصة بين النجمين الفرنسيين كيليان مبابي من الريال وماركوس تورام الذي يقدم مستوى جيداً من جهة إنتر.

رقم قياسي لصلاح في تركيا

أصبح النجم المصري - لاعب نادي طرابزون التركي - محمد صلاح أول لاعب أجنبي يسجل 4 أهداف في أول 3 مباريات يبدأها أساسياً بقميص فريقه الجديد، بحسب ما أعلنته شبكة «أوبتا» للأرقام والإحصاءات. وسجل لاعب نادي ليفربول السابق من ركلة جزاء في الدقيقة الـ14، وصنع هدف زميله إرنست موتشي في الدقيقة الـ59، خلال الفوز الكبير على نظيره غنتشلربيرليغي (5-0)، مساء الأحد، ضمن منافسات الجولة الرابعة من منافسات الدوري التركي لكرة القدم.

وهذه أول مباراة يسجل فيها صلاح ويصنع منذ مواجهة فريقه السابق ليفربول مع مانشستر سيتي في شباط 2025. وخلال هذه المباراة صنع «أبو مكة» 6 فرص للتسديد، وسدد مرتين على المرمى، إلى جانب 12 لمسة للكرة داخل منطقة جزاء المنافس. ورفع النجم المصري رصيده إلى 4 أهداف في الدوري التركي هذا الموسم، مواصلاً انطلاقته اللافتة في تجربته الجديدة مع طرابزون سبور.

كلمات متقاطعة 5173

افقيا

1- سلسلة جبال بركانية في الولايات المتحدة الأميركية – 2- صبي – ماركة سيارات – 3- ثرى – مبنى مخصص لإقامة الناس – كلمة بمعنى أسكت – 4- يستخرج من الشمندر والقصب – للنداء – مهرب – 5- بحر – شكراً في الاستخدام الشائع – 6- من الحيوانات – حرب لا غالب ولا مغلوب – 7- نعام – ماء جار على وجه الأرض – 8- طائرة حربية – من الحشرات – 9- إسم يؤدا في الصين – شرب الكلب الماء من الإناء – يُستعمل في المستشفيات – 10- بحيرة مائية مصرية

عمودياً

1- جزيرة فرنسية في المتوسط – نوتة موسيقية – 2- اعلى جبال لبنان – من الحبوب – 3- حاجز مائي – نوع حبّات ضخم جداً – 4- عساكر – 5- سكان المناطق القطبية – قرأ الكتاب – 6- عائلة مؤسس الصليب الأحمر – شركة أميركية مرتبطة بخدمات البحث على الإنترنت – 7- إلهي – جميل الوجه – 8- متشابهان – من أدوات المزارع – إسم موصول – 9- نضج الحجارة بعضها الى بعض في البناء – من الخضر – 10- قائد فاطمي فتح مصر وانشأ مدينة القاهرة وبنى الأزهر

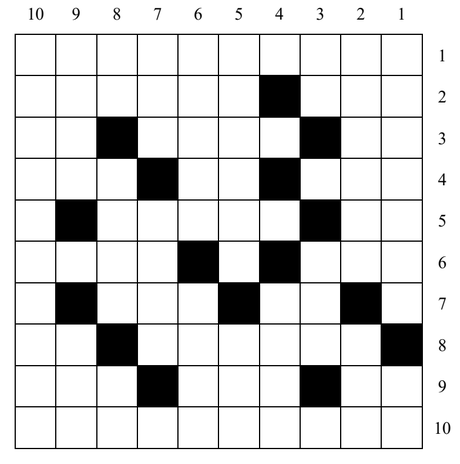

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- هنغاريا – اش – 2- موريتاني – 3- بر – نيبال – 4- أصالة – ساري – 5- يعلن – فيلكا – 6- اي – داس – غول – 7- دبابير – لم – 8- بير – رُح – مال – 9- انا – دينا – 10- منخ – منغلوط

عمودياً

1- همليا – بوم – 2- نو – صعيدي – 3- غربال – براغ – 4- ايرلندا – 5- رت – ابرام – 6- يان – فسيح – 7- انيسي – دف – 8- يبالغ – ميل – 9- اركولانو – 10- شبلي الملاط

sudoku 5173

	5			8			4	
	7			1			2	3
	1			4			9	
3			7			6		
5	4		6	2		3	8	
1			8			4		
		1			5			4
9		5			8			1
		4			2			8

حلول الشبكة السابقة

4	7	2	8	1	6	3	5	9
3	8	9	2	5	7	1	6	4
6	1	5	4	3	9	2	7	8
9	3	6	5	7	2	4	8	1
2	5	1	6	8	4	7	9	3
8	4	7	3	9	1	5	2	6
5	9	3	7	4	8	6	1	2
7	6	8	1	2	3	9	4	5
1	2	4	9	6	5	8	3	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

كلمة السر 470

كلمة السر من 8 حروف: كاتب وفنان ومخرج فرنسي راحل

ادم – بولاك – بست – بون – جاك روسي – دوما – ريتان – رامو – زولا – زيم – شال – فولتير – فيري – كورناي – ليندر – مانوني – مارتن – موس – هوغو – وال – يونسكو

و	ل	ن	ي	س	و	ر	ك	ا	ج
ف	م	ا	و	ك	و	ر	ن	ا	ي
ه	ي	ا	و	ب	ج	ل	ا	ب	ر
و	م	ر	ر	م	و	ا	ل	و	د
غ	د	ا	ي	ك	ا	ش	و	ل	ن
و	آ	م	س	ن	ن	ن	ز	ا	ي
ك	ي	ن	ت	س	ب	ت	و	ك	ل
ز	و	ر	ي	ن	ا	ن	ر	ن	و
ي	ك	ف	و	ل	ت	ي	ر	ا	ي
ا	م	و	د	و	م	س	ن	ا	م

حلول الشبكة السابقة: الربات

عملية حسابية 470

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

54	٪		X		=	99
٪		X		X		
	X		X	8	=	72
X		+		–		
	X		٪		=	10
=		=		=		
90		36		79		

حلول الشبكة السابقة

50	–	23	٪	9	=	3
٪		X		X		
2	X	4	X	8	=	64
+		٪		٪		
18	X	2	٪	6	=	6
=		=		=		
43		46		12		

شبكة العنكبوت 470

إعداد نعوم مسعود

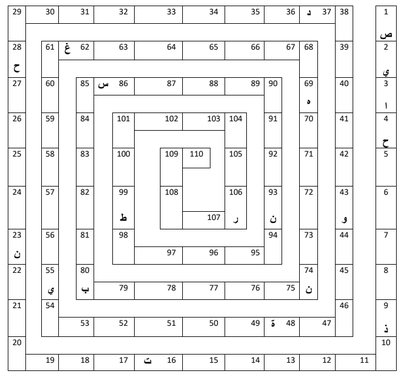

1 – 4 صوت الديك
4 – 16 فيلم سينمائي للفنان اللبناني الراحل ملحم بركات
16 – 28 رئيس حكومة لبناني راحل
28 – 39 الاسم الحقيقي للفنان المسرحي اللبناني شوشو
37 – 44 سفير امريكي راحل ارتبط اسمه بذاكرة الحرب اللبنانية
44 – 56 نظرية فيزيائية غيّرت فهمنا للزمان والمكان والجاذبية
54 – 65 مخرجة سينمائية مصرية جريئة
64 – 74 لاعب كرة قدم فرنسي سابق كان قائد المنتخب الفرنسي الفائز بكاس العالم عام 1998
73 – 77 اطول سلسلة جبلية قارية في العالم في اميركا الجنوبية
77 – 82 ملكة سورية قديمة
80 – 86 اميرة بورتو الانكليزية وابنة الامير اندرو
86 – 90 مدينة مصرية
90 – 94 الهة الصيد عند الرومان
92 – 97 نهر في سيبيريا
95 – 99 مدينة مصرية
99 – 103 عاصمة اوزبكستان
101 – 106 ثانية كبرى من افغانستان
105 – 110 إلهة الصيد والبرية عند الاغريق اليونانيين

حل شبكة العنكبوت السابقة

سلطان البر – برج بوعريريج – جمال عبد الناصر – صريع الغواني – يسوع ابن الانسان – سانتو دومينغو – غونتبرغ – غازي الاول – اولان باتور – توربنو – تويل – لاسكو – كوزيت – تشيلي – ليمان – انترا – راما – ماليزيا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5173

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

باحث عراقي ومدير وحدة الدراسات السياسية والإستراتيجية في جامعة المستنصرية

10+11+1+7+3+8 = عاصمة سيناء ■ 2+9+4 = صرصار الشجر ■ 5+6 = بئر عميقة

حل الشبكة الماضية: فريدي جوارين

ذكرى

في مئوية ولادته، يعود فكر اللاهوتي والمربّي اللبناني كوستي بندلي بوصفه مشروعاً لا يفصل الإيمان عن أسئلة الحياة. من الحرية والعدالة والطائفية وفلسطين إلى التربية والجسد والاستهلاك، صاغ بندلي لاهوتاً يضع الإنسان في المركز، ويرى في المحبة مسؤوليةً وموقفاً وممارسةً يومية. وفي الإيمان دعوةً دائمة إلى التجدد

كوستي بندلي في مئويّته: نبيّ الجدّة والحياة

خريستو المرّ

في مئويّة ولادة اللاهوتيّ كوستي بندلي (مواليد طرابلس 1926 ـ 2003) تبرز أهمّيّة فكره في قدرته على وصل الإيمان بأسئلة الإنسان الملموسة والدائمة: حرّيته، وعلاقاته، وخبزه، ومعاناته؛ وهذا ليس غريباً على مَن بنى نتاجه الفكري على أسئلة الشابات والشباب إليه في كنف حركة الشبيبة الأرثوذكسيّة التي انتمى إليها. هذا المفكّر والمربّي اللبنانيّ، المتجذّر في التراث الأرثوذكسيّ، وضع كرامة الإنسان في صميم التفكير اللاهوتيّ، وكتلميذ ليسوع اعتبر أنّ محبّة الله محكّها محبّة الآخرين، ومن يقول محبّة يقول إصغاء ومسؤوليّة تجاه نفسه وغيره والعالم.

فرادة فكر بندلي تكمن في أنّها لم تجتزّ. فهو من جهة ميّز في التراث بين الغثّ والثمين، ومن جهة أخرى، بنى على الثمين من التراث الكنسيّ أجوبة ابتكرها لأسئلة الناس: كيف نحبّ، كيف نمارس استعمال العقل مسؤوليّةً إيمانيّة وأنّها الأرضيّة المشتركة بينه وبين القارئ كما أسرّ لكاتب هذه السطور في أحد اللقاءات التي جمعتهما. كان يعتبر الشكّ فرصة لتنقية الإيمان وتعميقه، والأزمة في العلاقات بين البشريّة فرصة لتنقيتها وتعميقها. لذلك، شدّد على ضرورة الاجتهاد في قراءة الإنجيل، أي جمع الإيمان بالقلب والعقل: فالنصّ يمنح نوراً وإلهاماً، ويترك للإنسان مسؤوليّة البحث عن الحلول المناسبة للواقع. وبذلك، قدّم ممارسةً للأمانة إلى التراث تقوم على الفهم والإبداع، وتستجيب لأسئلة الأجيال الجديدة. تكتسب هذه الرؤية قوّتها العمليّة في تجسيد المحبّة في الأرض فالمحبّة في فكر بندلي ليست شعوراً، وإنّما طريقة حياة. لذلك ربط المحبّة بالعدالة، مساعدة المحروم تستدعي العمل على تغيير البنى التي تحرمه حقّه وتعيد إنتاج فقره، بينما «الإحسان» قد يخدّر ضمير المؤمنين، إذا اعتبروه إعفاءً من مواجهة أسباب الظلم. لهذا، جعل النضال الاجتماعيّ مقتضى للمحبّة، ودافع عن النضال اللاعنفيّ بوصفه جمعاً بين مناصرة المظلوم واحترام إنسانيّة الخصم. لكنّه كان واقعيّاً، ففي حال قصور النضال اللاعنفيّ وعدم فعاليته في ظلّ ظروف وأقعيّة، قال باستعمال العنف من دون تفلّت، إذ ظلّ منتبهاً إلى خطر تحويل اللاعنف إلى طُهريّة تترك الضحيّة وحيدة حرصاً على نقاء موقف صاحبها مضحّية بالمظلومين.

والقضيّة الفلسطينيّة بالنسبة إلى بندلي محكّ لإيمان المسيحيّين. ومن نافل القول بأنّ المسيحيّة تقتضي أن يجهد المسيحيّون في رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني. ومساهمة بندلي الفريدة تكمن في تفكيك الخطاب الصهيونيّ (والمسيحيّ الصهيونيّ) بتفسير مسيحيّ للعهد القديم مرتكز إلى تراث الكنيسة الأرثوذكسيّة. ينبّه بندلي إلى أنّ عبارة «شعب الله المختار» الواردة في العهد القديم ترد في سياق دعوة الله للشعب بأن يحفظ وصاياه، وأن يخدم مقاصد الله، فيخدم الحياة، ويحبّ الغريب، ويخدم الضعفاء؛ بينما تصرّف ذاك الشعب، كما يصفها العهد القديم، كان مخالفة وصايا الله، والرغبة في العظمة القوميّة. ولذلك كان الأنبياء أصواتاً تنبّه وتفضح تلك الانحرافات. وذكّروا أنّ المقصد الإلهي يكمن في كسر دوّامة العنف، وإرساء العدالة والسلام في الأرض، وعودة شعوب العالم كلّها إلى الله، ليصل بندلي أخيراً إلى أنّه بالنسبة إلى المسيحيّة، فالمسيح قد أتى و«أرض الميعاد الحقيقية إنما هي الأرض بكاملها، المدعوّة أن تتحوّل إلى ملكوت الله، أي إلى عائلة واحدة». وشعب الله المختار هو الكنيسة «بذرة الملكوت في المجتمعات البشرية، خميرة الاتّحاد في التمايز» أي بلغة أوضح هو الناس الذين اختاروا أن يحبّوا الله بالفعل (ولو أنّ بعضهم أنكره بالفكر) وأن يقدّموا محبّتهم للآخرين عملاً دؤوباً في مسعى إلى توحيد البشريّة في عائلة واحدة، تتشارك خيرات الأرض. ويعتبر بندلي أنّ الصهيونيّة هي، في العمق، انبعاث للانحراف الذي وصفه العهد القديم، حيث يسعى شعب أن يسخّر الله في سبيل المصالح والهيمنة.

ومن منطلق تجسيد الإيمان في الأرض، وعدم استخدام الله وإنّما خدمته بخدمة البشر، يمكن فهم نقده للطائفيّة. رأى بندلي كيف تتحوّل الجماعة الدينيّة في لبنان إلى غاية لذاتها، وكيف يُستَخدم اسم الله لتبرير نفوذ الجماعة ومصالحها. وتختصر عبارته «المؤمن يخدم الله، بينما المتعصّب يستخدمه» (كتاب: فُتات من نور)، هذا الانقلاب. وتكمن أهمّيّة نقده في أنّه يصدر عن التزام إيمانيّ وكنسيّ عميق، يطالب الجماعة بأن تكون أمينة لدعوتها في خدمة الإنسان. كما أدرك تفاعل النفوس والأنظمة، فربط التحرّر من العصبيّة بتغيير الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة التي تغذّيها وتحتمي بها، لذلك كلنا من الداعين إلى العلمنة كنظام حكم.

تشديد بندلي على الحرّية يأتي كونها شرطاً للمحبّة. ولذلك تأخذ الحرّية مكان الصدارة في العلاقات الأكثر حميميّة. فالأبوّة والأمومة مسؤوليّة تهدف لمساعدة الولد على أن يصير نفسه، بما يقتضيه ذلك من علم وسلطة وإصغاء، لفهم لقدرات الولد أثناء نموّه، وضبط نزواته، واحترام شخصه وفرادته. بالنسبة إلى بندلي، السلطة وسيلة لتنمية شخصية الولد وقدرته على الاختيار وتحمّل المسؤوليّة عندما يكبر فـ«القِيَم الأخلاقيّة لا تعود قِيَماً، بل نيراً إن لم يختَرها الإنسان ويرتبط بها بملء حرّيته» (كتاب: مع تساؤلات الشباب). وتظهر راهنيّة هذا الفكر، إذ دائماً ما استُخدم الخوف أو الشعور بالذنب لإخضاع الأبناء، أو جرى توظيف الله لتثبيت سلطة الأهل والمربّين. ويمتدّ احترام الشخص إلى فهم الجسد والحبّ. استعان بندلي بمعرفته النفسيّة ليدعو إلى تعهّد الطاقة الجنسيّة ودمجها في علاقة تحترم الآخر وتلتزم مسؤوليّة اللقاء به. وقرأ العفّة كونها ممارسة جنسيّة في إطار الحبّ الذي يفترض عطاء متبادلاً، وبالتالي يمكن للإنسان أن يفقد العفّة ضمن الزواج إن فَقَد الحبّ. كذلك، دافع بندلي عن مساواة المرأة والرجل، وعن تحرّر النساء من التبعيّة، وربط العلاقة الزوجيّة بالحبّ، هدف الزواج الوحيد، فالزواج مجرّد إطار لنموّ الحبّ.

على مستوى الحياة اليوميّة، كتب بندلي في خطّ فضح زيف الوعد الاستهلاكيّ الذي يربط قيمة الإنسان بما يملك ويشتري ويستهلك. فالإنسان، في رؤيته، يفقر وجوده حين تُختزَل أشواقه في حاجات تتوالد إلى ما لا نهاية بواسطة الدعاية، إذ إنّ الإنسان يتوق إلى اللقاء والمشاركة كحاجة أساس. لذلك، يحمل نقد مجتمع الاستهلاك، عند بندلي، بُعداً روحيّاً واجتماعيّاً معاً: فتحرير الشخص من الاستحواذ والاستهلاك يفتح له إمكان الفرح بالآخر وتقاسم خيرات الحياة معه، فتتحقّق المشاركة على الأرض وتتحقّق المحبّة كهدف روحيّ، وكلاهما فرح للإنسان. ونلاحظ هنا مجدّداً المسؤوليّة الإيمانيّة عن العالم المشترك ومصير الآخرين المادّي، فإن كان خبز المؤمن أمراً ماديّاً بالنسبة إليه، فخبز الآخر هو بالنسبة إليه أمر روحي، أي مسؤوليّة إيمانيّة.

في عالم اليوم، يحمل فكر بندلي رجاءً يواجه الألم بجدّية. رفض بندلي تصوير الله مُرسِلاً للمصائب لإذلال الإنسان أو تأديبه، ورأى في المسيح مَن يشارك البشر بؤسهم ويفتح لهم طريق مقاومته. وتعطي قيامة المسيح لهذه المقاومة أفقها ورجاءها وتصميمها، إذ تؤكّد أنّ الكلمة الأخيرة، في النهاية، ليست للشرّ وإنّما للحبّ والحياة.

> **القضيّة الفلسطينيّة بالنسبة إلى بندلي محكّ لإيمان المسيحيّين**

السلطة، كيف نقف إلى جانب مَن تُنتَهك إنسانيّتهم، هل نستعمل العنف دفاعاً عن الذات والآخرين؟ ما هو الموقف المسيحيّ من النظام الطائفيّ؟ ما هو الموقف المسيحي من «إسرائيل»؟

ينبع الترابط بين «الأرض» و«السماء»، بين هموم الإنساني وبين الله، من إيمان بندلي بالتجسّد. فكلمة الله الذي صار إنساناً بيسوع المسيح بعنيه الإنسان بكلّ أبعاده الجسديّة والنفسيّة والاجتماعيّة. من هنا اتّساع الموضوعات التي عالجها بندلي، من التربية والجنس والزواج إلى العدالة والطائفيّة والإلحاد، بحسب التحدّيات الفكريّة لمختلف التيّارات الحياتيّة والثقافيّة التي كانت تزهر في المجتمع. وراء هذا التنوّع في المواضيع رؤية متماسكة تجعل الحياة الروحيّة ممتدّة في الحياة كلّها، فالحياة الروحيّة عند بندلي، كما ردّد دائماً، هي الحياة كلّها (أي الدنيويّة) مُعاشة بكنف الروح القدس، وليست أمراً يُضاف إلى الحياة الدنيويّة. فالإيمان يجد ترجمته، كما تجذّره، في العلاقة مع الطفل، ومع المرأة، وفي الموقف من المهمّشين والفقراء، وفي استعداد المؤمن لمراجعة نفسه والعودة عمّا يشوّه إيمانه؛ أي باختصار العودة إلى هدف الإيمان ألا وهو محبّة الله والإنسان والخليقة (وهو ما تختصره عبارة التوبة، التي تعني حرفيّاً في اليونانيّة: العودة إلى الهدف).

وبندلي لم يأخذ سؤالاً أو تحدّياً بخفّة أو تعالٍ. فقد دخل في حوار جادّ مع الفلسفة وعلم النفس اللذين درسهما، وقرأ اعتراضات الملحدين باهتمام يتيح التعلّم منها وكشف الصور المشوّهة التي يعكسها المؤمنون، والبنى الرسميّة للكنيسة ومسؤوليها، عن الله. كان يرى في

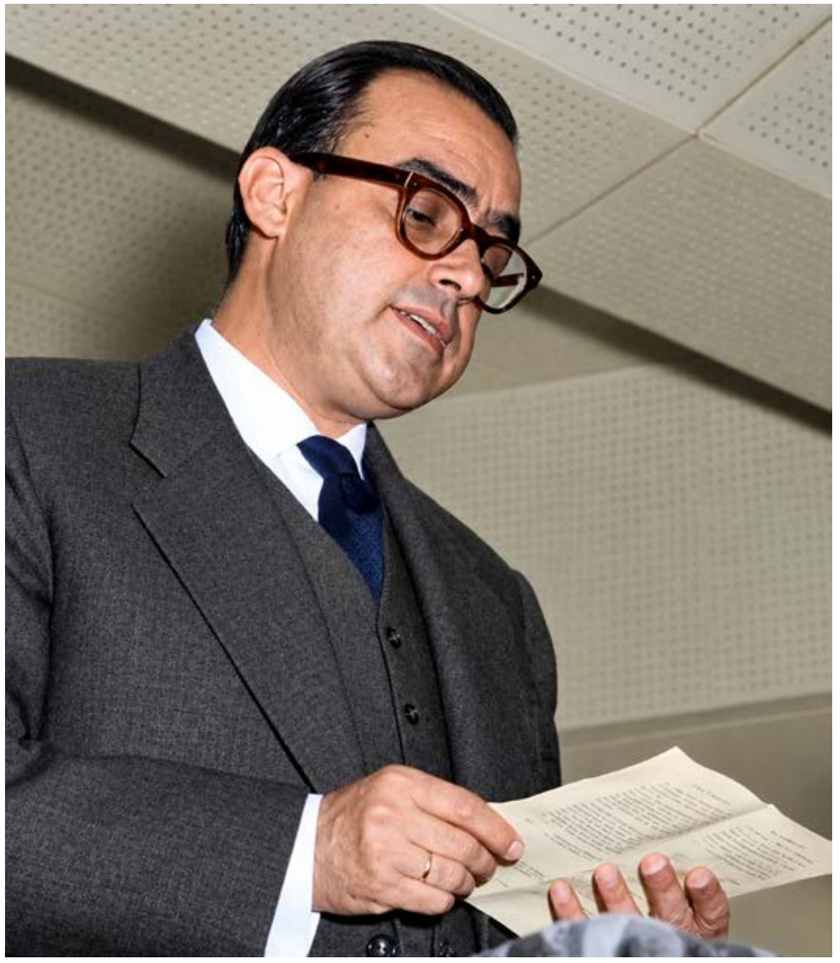

حرب السردية

يفكّك الباحث الإعلامي الأميركي آدم جونسون في كتابه «كيف تبيع إبادة جماعية» دور الإعلام الأميركي في تغطية حرب غزة، مستنداً إلى تحليل آلاف المقالات والفقرات التلفزيونية. بالأرقام ومقارنة المفردات والأطر السردية، يرصد انحيازاً منهجياً في تصوير القتلى الفلسطينيين والإسرائيليين. ويكشف كيف تتحول اللغة الصحافية نفسها إلى أداة سياسية

كتاب يوثّق أكبر فضيحة في القرن الحادي والعشرين

هكذا سوّق الإعلام الليبرالي للإبادة الجماعية!

علي سرور

ترتقي حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة إلى مستوى وصفها بـ«جريمة العصر». وتباعاً، تتكشّف الفظائع المرتكبة التي لا تقف فقط عند تحديد هويّة القاتل، بل تتجاوز ذلك لتشمل معرفة كلّ من حرّض وروّج وأسهم في ذلك. في الولايات المتحدة، الداعم الأكبر سياسياً وعسكرياً لـ«إسرائيل»، خلعت الشبكات الإعلامية التقليدية المهيمنة قفازاتها المهنية، ودخلت في حرب إسناد إعلامية في محاولة لحماية الاحتلال من وطأة ما ترتكبه أيديه في غزة. وتُشير الأرقام إلى تململ واسع عند المشاهدين الأميركيين من البروباغندا الإعلامية المفروضة عليهم، ونزوح جماعي نحو المنصات الرديفة المتحرّرة من عباءة «إيباك» وغيرها من لوبيات النفوذ الصهيوني في واشنطن.

في هذا الإطار، أصدر الباحث الإعلامي الأميركي، آدم جونسون، كتاباً بعنوان «كيف تبيع إبادة جماعية: تواطؤ وسائل الإعلام في تدمير غزة». ومن خلال الأرقام والإحصاءات الواسعة، يفنّد الكاتب سعي وسائل الإعلام الأميركية الكبرى الدؤوب إلى تجميل فظائع «إسرائيل» في القطاع بشكل منهجي، مع نزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين وإخفاء دور إدارة الرئيس الأسبق جو بايدن في دعم الاحتلال، مما أدّى، بحسب الكاتب، إلى «أكبر فضيحة إعلامية في القرن الحادي والعشرين».

ويشدّد المؤلّف على أنّ التدمير الذي لحق بغزة بعد 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، ما كان ليصمد سياسياً لولا وجود بيئة إعلامية برّرت الجرائم وأعطت الأفضلية للروايات الإسرائيلية، معتبراً أنها نجحت فعلياً في صنع موافقة عامة على العنف الجماعي.

تباين منهجي

يتميّز الكتاب بكونه أحد أبرز الأعمال الإحصائية الهادفة إلى تعرية الشبكات الإعلامية المتواطئة في دعم الجرائم الإسرائيلية عن سابق تصوّر وتصميم. وبينما يُكشّر الإعلام الأميركي اليميني عن أنيابه الصهيونية علانيةً، يركّز جونسون على انخراط الشبكات الإعلامية «الوسطية» في دعم الاحتلال.

ويقول الإعلامي الأميركي إنّه فحص أكثر من اثني عشر ألف مقال من صحف «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«سي إن إن»، ومواقع «بوليتيكو» و«أكسيوس»، وصحيفة «يو إس إيه توداي» ووكالة «أسوشيتد برس»، بالإضافة إلى حوالى خمسة آلاف فقرة تلفزيونية على قناتي «سي إن إن» و MSNBC.

من خلال هذه العيّنة، توصّل جونسون إلى أنّ هذه الشبكات الإعلامية استخدمت كلمة «مذبحة» 344 مرة لوصف مقتل الإسرائيليين على يد الفلسطينيين، ولم تُستخدم أبداً لوصف مقتل الفلسطينيين على يد الإسرائيليين. كما استُخدمت عبارة «همجي» 14 مرة لوصف مقتل الإسرائيليين، بينما لم تُستعمل أبداً لوصف مقتل الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، وُصف مقتل إسرائيليين بالعمل «المتوحّش» 16

> **استخدام كلمة «مذبحة» 344 مرة لوصف مقتل الإسرائيليين على يد الفلسطينيين**

مرّة، ومرّة واحدة فقط في ما يتعلّق بعشرات الآف الشهداء الفلسطينيين. وفي حالة كلمة «ذبح»، لجأ إليها الإعلام 120 مرّة عند التطرّق إلى الإسرائيليين القتلى، ومرّة واحدة فقط عند ذكر الفلسطينيين.

ويتطرّق الكاتب إلى التغييب المقصود للفاعل في العناوين الإخبارية. على سبيل المثال، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» في 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، خبراً حول استشهاد عشرات الفلسطينيين جرّاء قصف إسرائيلي مباشر. لكنّ الصحيفة الأميركية حيّدت الجاني وربطت مصدر الحادث بمجهولين عبر وصفها: «انفجارات قال الغزّيون إنّها خلّفت عدداً من الإصابات في أحد الأحياء المكتظّة».

لذلك يلفت جونسون إلى أنّ هذه الأرقام واللّغة المعتمدة تشير إلى «تباين منهجي» في اللغة العاطفية ومنح القيمة الأخلاقية لطرف واحد دون سواه.

ازدواجية المعايير الكميّة

من جهة أخرى، شملت أدلّة جونسون مقارنة حجم التغطية بين حالتَي قطاع غزة وأوكرانيا، ونوع الإطار الذي تحظى به كل فئة من الضحايا مقارنة بعدد القتلى.

في الأيام الأولى من الحرب الروسية – الأوكرانية، لقي 262 طفلاً أوكرانيا حتفهم. أمّا في غزة، فارتقى أكثر من عشرة آلاف طفل فلسطيني في الفترة المماثلة. مع ذلك، أبدت قناتا «سي إن إن» و MSNBC اهتماماً إعلامياً أكبر بكثير تجاه الضحايا الأوكران. وبحسب جونسون، أعطى ما يقارب من 16,1 إشارة تلفزيونية لكل طفل أوكراني قُتل مقابل 0,36 لكل طفل فلسطيني.

أمّا في حالة الصحافيين، فقد قتلت القوات الإسرائيلية في أول مئة يوم من الحرب 77 صحافياً، مقابل 8 ارتقوا في الصراع في أوكرانيا. لكنّ حجم التغطية كان متساوياً، مما يشير إلى اهتمام أقلّ بكثير لكلّ حالة استشهاد صحافي فلسطيني.

حتّى من الجانب الإنساني، تعرض الشبكات الإعلامية الأميركية المذكورة الضحايا الأوكران بشكل فردي، مع ذكر الأسماء واستعراض صورهم والالتفات إلى سيرتهم الذاتية. في المقابل، يُعرض الشهداء الفلسطينيون في الغالب كأرقام إجمالية مع إطار عاطفي ضعيف.

الجدير بالذكر أنّ المفردات المعتمدة تباينت أيضاً بين أوكرانيا وقطاع غزة. في أوكرانيا استُخدمت بشكل روتيني سردية واضحة تلقي اللوم على روسيا، مثل اعتبارها «تهاجم» و«تقصف» و«تضرب» و«دمّرت». لكن في غزة، غالباً ما تُغيّب إسرائيل من دور الفاعل، ويصبح الخبر أنّ الفلسطينيّين «يموتون» بدلاً من تأكيد أنّهم «يُقتلون»، والمستشفيات «تواجه كارثة» من دون ذكر الحصار الإسرائيلي عليها والضربات التي لم توفّرها، كما أنّ «الانفجارات تحدث» كأنّها أحداث طبيعية وليست قصفاً إسرائيلياً مباشراً.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 8 أيلول 2026 العدد 5869

رسالة البندقية

من العدالة إلى الفرجة، ومن الصحافة إلى صناعة النجومية، يعيد «برايم تايم»، المعروض في مسابقة «مهرجان البندقية»، فتح ملف برنامج أميركي حوّل اصطياد المتحرشين بالأطفال إلى عرض تلفزيوني جماهيري. لانس أوبنهايم يستعيد الظاهرة لا للدفاع عن «الفرائس»، بل لمساءلة الشاشة التي نصّبت نفسها قاضياً وجلاداً في آن

فقط في أميركا... العدالة عرض «برايم تايم»!

شفيق طبارة

«برايم تايم» هو عنوان الفيلم الروائي الأول الذي قدّمه المخرج الأميركي لانس أوبنهايم ضمن المسابقة الرسمية لـ «مهرجان البندقية». يعيد الشريط فتح ملف أحد أغرب برامج التلفزيون الأميركي تحديداً برنامج «To Catch a Predator»، الذي حوّل، المتحرشين بالأطفال إلى استعراض ليلي تابعه ملايين المشاهدين. أوبنهايم، ابن الأفلام الوثائقية، ينتقل هنا إلى الروائي ويقترب من ذاكرة تلفزيونية يعرفها كل من عاش أميركا في العقد الأول من الألفية. بين 2004 و2007، حوّلت قناة NBC، المتحرشين بالأطفال إلى مادة استعراضية ضمن برنامجها الإخباري Dateline. كمين، اعتراف مصوّر، ثم اعتقال أمام الكاميرا. نجح البرنامج إلى درجة أن الشبكة قررت رفعه إلى وقت الذروة، «برايم تايم». لكن لكي يبقى الجمهور متيقظاً، يجب أن تزداد الفريسة قسوة، والمُفترس أكثر إثارة.

فكرة To Catch a Predator كانت بسيطة في جوهرها، لكن تنفيذها كان محسوباً بدقة استعراضية. فريق الإنتاج، بالتعاون مع منظمة Perverted Justice، كان يبني هوية وهمية لقاصر على الإنترنت، ويدخل في محادثات مع رجال بالغين يبدون استعداداً للقاء لأغراض جنسية. حين يوافق الرجل على الحضور إلى العنوان المتفق عليه، يجد نفسه داخل منزل استأجرته الشبكة وجهّزته بعشرات الكاميرات المخفية. يخرج كريس هانسن من غرفة مجاورة، يقرأ عليه مقتطفات من محادثاته الإلكترونية بصوت هادئ، ويطرح عليه سلسلة أسئلة استجوابية قبل أن يسمح له بالمغادرة. لكن خارج الباب، تنتظره الشرطة لاعتقاله فوراً أمام الكاميرا. توقف البرنامج بعد فضيحة مورفي في تكساس، حين انتحر أحد المستهدَفين، وهو مساعد نائب عام، لتتحول القضية إلى نقطة تحوّل قانونية وأخلاقية أنهت مسيرته.

يستند السيناريو، الذي كتبه أرغون سينغ، إلى مقال لوك ديتريش في مجلة «إسكواير» عام 2007، ويتتبع صعود هانسن وصولاً إلى المداهمة الكارثية في مورفي في ولاية تكساس، لتُسدل الستارة تدريجياً على البرنامج. لكن الفيلم لا يهتم بإصدار حكم أخلاقي على الرجال الذين وقعوا في الفخ، ولا حتى بتبرئتهم، ما يشغله هو الآلة التي حوّلت اصطيادهم إلى سلعة تُستهلك على الأريكة. ولهانسن نفسه فلسفته الجاهزة لتبرير هذه الآلة، يختصرها في جملة واحدة: كل حضارة كانت لها مقصلتها، ومقصلة اليوم هي التلفزيون.

بصرياً، يمنح مدير التصوير ديفيد بولين الفيلم جماليات الألفية الأولى. شاشات مقسّمة، ألوان مشبعة تحاكي كابل التسعينيات، وحسّ بالخام يجعل المُشاهد يشعر أنه يعيد فتح شريط VHS قديم. يكشف الفيلم كيف أنّ هانسن رجل استوعب آليات التلفزيون إلى درجة أنه فقد صلته بأي تعاطف إنساني حقيقي. رجل يستعد لكل مواجهة كممثل يستعد لدوره، يردد العبارات البذيئة التي سيلقيها على «الفريسة» كأنها تعويذة.

في النصف الأول من الفيلم، يتحول المنزل المُجهّز بالكاميرات إلى موقع تصوير حقيقي، وتتحول الصحافة إلى دراماتورجيا مضبوطة بالثانية. هنا يشتغل أوبنهايم بحسّه الوثائقي في أفضل حالاته، متتبعاً فريق الإنتاج وهو يبني الفخ بدقة. لكن مع دخول النصف الثاني، حين يصبح مصير الشاب دان بلام (سكايلر جيسندو) مركز الحكاية، يفقد الفيلم بعض توتره، وينزلق إلى نبرة وعظية فيصبح عبئاً على نفسه.

يستحضر «برايم تايم» أفلاماً سبقته في تشريح علاقة الإعلام بالعنف والاستعراض، لكنه يضيف طبقة جديدة: نحن أمام صحافي يستخدم جريمة حقيقية ليبني منها نجومية شخصية. والفيلم، في أفضل لحظاته، يترك للمُشاهد وحده مهمة الحكم: هل كانت الغاية، مهما بدت نبيلة، تبرر تحويل العدالة إلى عرض ليلي يُستهلك؟

المفكرة

الخرطوم قبل أن تبتلعها الحرب

■ تلاحق الكاميرا قصص خمسة من سكان الخرطوم، قبل أن تعيد الحرب تشكيل المدينة وحياة أهلها، في فيلم «الخرطوم» (80 دقيقة)، الذي يعرض اليوم في سينما «متروبوليس»، بحضور المخرجين راوية الحاج وإبراهيم سنوبي والمنتج طلال عفيفي.

يتابع الفيلم (إخراج أنس سعيد، وراوية الحاج، وإبراهيم سنوبي، وتيمية محمد أحمد وفيل كوكس) تفاصيل الحياة اليومية لشخصياته قبل اندلاع الحرب. تعمل خادم الله في بيع القهوة والشاي، وتربي ابنتها الوحيدة ريتا، فيما يمارس مجدي سباقات الحمام مع ابنه. ويتنقل جواد بين المشاركة في الاحتجاجات والتأمل الروحي، بينما يجمع لوكين وويلسون القوارير الفارغة من مكبات النفايات، ويحلمان بامتلاك قميصين جديدين. ومع اندلاع القتال وتشتّت الشخصيات وصنّاع الفيلم ولجوئهم إلى شرق أفريقيا، يتحول الفيلم إلى رحلة لاستعادة الخرطوم من خلال الذاكرة، وإعادة بناء الحياة التي تركوها خلفهم. ومن خلال هذه القصص الشخصية، يستعيد العمل جانباً من المدينة قبل الحرب، ويرصد قدرة أصحابها على التمسك بحياتهم وببعضهم البعض وسط التهجير والاقتلاع.

«الخرطوم»: اليوم - الساعة 8:00 مساءً - «سينما متروبوليس» (مار مخايل). للاستعلام: 81/069530

«هرجة سعاد»: ليلة تكشف ما وراء الكلام

■ في عمل فني يجمع بين التمثيل الحي والصورة السينمائية، تقدّم المخرجة والكاتبة غنا عبّود «هرجة سعاد» في مسرح «غومون لاب»، في ثلاثة عروض تمتد من 18 إلى 20 أيلول (سبتمبر).

تدور أحداث «هرجة سعاد» خلال ليلة واحدة في منزل دمشقي، حيث يجتمع عدد من الشباب السوريين وامرأة لبنانية في ظل واقع سياسي واجتماعي ضاغط. ما يبدأ كجلسة ودية بين الأصدقاء سرعان ما يكشف عن أحاديث ومشاعر وذكريات أكثر تعقيداً. ويتنقل العرض بين مشاهد واقعية وأخرى أقرب إلى الحلم، مستعيناً بالسينما لتوسيع فضاء الحكاية. ويظهر ثمانية ممثلين على الشاشة، فيما يتولى اثنان من الممثلين حضور الشخصيات على الخشبة، هما كاترين البشارة وغنا عبّود، بما يخلق حواراً مستمراً بين الأداء المسرحي والصورة المسجّلة. يشارك في التمثيل والكتابة السينمائية كل من جمال أبو رسلان، هبة ناصر، كاترين البشارة، همام تدمري، حسين صايغ، روزيت تركماني، بترا نوفل ويحيى أبو درهمين.

«هرجة سعاد»: من 18 إلى 20 أيلول (سبتمبر) - الساعة 8:00 مساءً - مسرح «غومون لاب» (المنصورية). للاستعلام: 03/745186

فرح الخريجين وذاكرة شهداء حولا

■ نظّمت مبادرة «موعدنا حولا» الشبابية احتفالاً لتكريم طلاب البلدة الخريجين يوم السبت الفائت، بمشاركة نحو 70 طالباً، في قاعة «الجنان» على طريق المطار، بحضور الخريجين وأهاليهم، ورئيس بلدية حولا علي ياسين، وإمام البلدة، ومديرة مدرسة حولا الرسمية عتاب قاسم. وجاء الاحتفال احتفاءً بالطلاب الذين أنهوا مراحلهم الدراسية، وتقديراً لجهودهم وإنجازاتهم، في مناسبة جمعت أبناء البلدة وعائلاتهم في أجواء من الفرح والاعتزاز، وشكّلت مساحة للقاء والتضامن في ظل الظروف الصعبة التي مرّت بها حولا وأهلها.

استُهلّ الحدث بكلمة للطلاب ألقتها منى قطيش، تلتها كلمة رئيس البلدية علي ياسين، ثم كلمة مديرة مدرسة حولا الرسمية عتاب قاسم. كما ألقت الناشطة يولا فقيه كلمة باسم مبادرة «موعدنا حولا»، فيما قدّمت الحفل أميمة قطيش. وتضمّن الاحتفال، إلى جانب تكريم الخريجين، وقفة لتكريم شهداء الإعلام أمال الخليل، وعلي شعيب، وفاطمة فتوني وشقيقها محمد فتوني، تقديراً لعطاءاتهم ولدورهم في نقل أخبار البلدة وتوثيق معاناة أهلها، وحفظ جانب من ذاكرتها خلال الظروف الصعبة التي عاشتها.

على بالي

أسعد أبو خليك

الخبر عند النُّخبة الثقافيّة والإعلاميّة اللّبنانيّة أمس كان: جريدة «لو موند» الفرنسيّة «الرصينة» كالت المديح على رئيس حكومة لبنان. أوّاه. شرفٌ وأيُّ شرف هو هذا. جريدة الرجل الأبيض الفرنسيّة مُعجبة برئيس حكومة لبنان؟ ألا يكفي هذا كي نعقد حلقات الدبكة ونفتتح سجلّاً لأكبر إنجاز للسلطة الحاليّة؟ أوّلاً، لم تكن الجريدة هي التي كتبت المديحة، بل الأكاديمي الفرنسي المُتخصّص في شؤون الشرق الأوسط، جان-بيير فيليو. أي إنّ الرأي يعبّر عن كاتبه وليس عن الصحيفة. هذا لا يعني أنّ رأي «لو موند»، أو أيّ جريدة غربيّة صهيونيّة، يمكن أن يختلف. كيف لا يُعجب الإعلام الغربي برئيس حكومة (مسلم، بالنسبة لهم، وهذا مهم) يُجاهر برغبته في التطبيع («أمس قبل اليوم») مع إسرائيل وخَوض مفاوضات مباشرة تحت النار معها. توماس فريدمان معجب بالرجل منذ سنوات وهو يحبّ كلّ مثقّفي 14 آذار حبّاً جمّاً. وفيليو، مثل غيره في إعلام الغرب، يكرّر كلّ «نقاط التحدّث» الواردة في الإعلام الخليجي. بعد اندلاع الحرب السوريّة، أصبحت الصحافة الغربيّة مجرّد مرآة للإعلام الخليجي، وبات عبد الرحمن الراشد الممثِّل للرأي العام العربي (تتصوّر لو أنّ الرأي العام العربي يعرف ذلك)؟ ثانياً لم يعد مراسلو صحف الغرب وكُتّابها كما كانوا في السابق. في الماضي، كان باتريك سيل وبيتر منسفيلد وكيم فيلبي وبيتر جننغز وجون كولي وإريك رولو، وحتى السويسري أرنولد هوتنغر، معارضين بشدّة للسردية الصهيونية أو الخليجيّة السائدة. كان هؤلاء أقرب لمزاج الجماهير العربيّة وتعرّضوا بسبب ذلك إلى حملات من اللّوبيات الصهيونيّة حول العالم. فيليو (مع أنّه متخصّص في المنطقة) لم يكن يُجاهر بنقْد إسرائيل (بقوّة) قبل الطوفان وهو من أشدّ معارضي «حماس» وكلّ الحركات التي تقاتل إسرائيل. هو يريد حلّاً سلميّاً في دولتَين (وليس في كلّ الضفّة). وهو مِن الذين يكنّون حنيناً كبيراً لصهيونيّة الأوائل ورثى، في 2025 في الجريدة نفسها، «إرث رابين». هو يتحدّث عن الحلم الصهيوني ويكنّ إعجاباً بـ«إعلان الاستقلال الإسرائيلي» الذي يعكس عنده «حلم روّاد صهيونيّة العمل». هذا راضٍ عن رئيس حكومتكم.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com